الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيض –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنوك التجارية في الجزائر

(دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض)

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر قسم علوم التسيير تخصص ادارة مالية

من اعداد الطالبات: **تحت اشراف الاستاذ(ة):**

- **ختو مريم**
- **برير وئام**

الدكتور قلقول عبد الرزاق –

لجنة المناقشة

د/	صكري ايوب	رئيسا
د /	قلقول عبد الرزاق	مشرفا و مقررا
د/	فار عبد القادر	مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من اجتهد و أصاب فله أجران ومن اجتهد وأصاب ولم يصب فله أجرا واحدا"

الشكر لله أولا وأخيرا نحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع و على كل النعم التي أنعمها علينا

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل " الدكتور قلقول عبد الرزاق" على المجهودات والإرشادات التي بذلها في الإشراف على هذه المذكرة وكما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة التي قبلت إجازة هذا العمل المتواضع

ونختم الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذين الفاضلين "سعودي عبد الصمد" و"مغزي بشير. "

و في الأخير نحتسب هذا العمل لله راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال.

إهـــــــــداء

من قال أنا لها "نالها" و أنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها .

أهدي فرحة تخرجي

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء ، وبرحابته سماحة العارفين

إلى قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به أبي العزيز (أدامه الله ذخرا لي)

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها ، و حضنتني أحشاؤها قبل يديها ، إلى شجرتي التي لا تذبل ، الى الظل الذي آوي اليه في كل حين (أمي الحبيبة حفظها الله)

إلى من تحلو بهم دنيتي وحياتي (إخوتي حفظهم الله)

الى رفيقة رحلة النجاح ومن صاحبتني أثناء دراستي التي لم تربطني بها علاقة النسب، بل عطر الصداقة، وورد المحبة صديقتي (وئامي)

واخيرا وليس اخرا اهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله

خـتو مـريم

إهـــــــــداء

وآخرُ دَعواهُم أنِّ الحَمدُ لِلهِ رَبّ العَالمين

إنْ عَظُمَ المُرادُ هَانتِ الطَريق، ولَذةُ الوُصولِ تَمحو دائمًا مَشَقةَ المَسير.

بِكلمَاتٍ بَسيطةٍ خُطَت بِشَرايِينِ القَلب، لمْ أجد أعذبَ مِنها لأشاركَ فَرحَة تَخرجي معَ أعز مَن مَلكَ قَلبِي وشَاركَني عَنَاءَ الطَريق ؛ وبِهذِهِ المُناسبة أُهدي عَملي المتواضع الى كل من :

مهجَةُ الرّوح و هُيام القلبِ الثابت ما حيينا، جَدتِي فاطنة.

جَنَةُ الأَرضِ ونَعيمُها، نَبعُ الحُبّ والعَطاء، أُمي وأبِي الحَبيبين.

نُجوم سَمائِي المُتَلَألئَة دومًا بالعونِ والقُوة، خَالاتِي الغَاليات؛ نوال، سارة، نصيرة.

سَنَدِي وحِزامُ ظَهري، إخوتِي الأعزاء.

وأخيرًا وليسَ آخرا، إلى صَاحِبة العَزم التّي لم تَتوانى فِي تَحقِيق مُرادها، إلى رُوح ساقهَا الطُموح لطَريقٍ تُحبه، ولِحَيَاتي فأضحت نِعمَ الأختِ ونعم الرّفيق، صَديقتي وأختى الثالثة، مريمي.

بـــريـــر وئـام

الملخص

إن للرقابة المالية دور هام في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، وتطوير كفاءتها، وتعد عامل أساسي لخلق جهاز بنكي سليم وقوي يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، بالإضافة إلى أن تقييم الأداء يساهم في دعم الرقابة على البنوك التجارية لأن المؤسسات الرقابية لجأت إلى هذه الوسيلة لتقييم ومراجعة الأداء والوحدات التابعة لها لقياس مدى سلامة الأداء البنكي وفي هذا الإطار وضع المشروع الجزائري من خلال قانون النقد والقرض والأنظمة المتعلقة به عددا من الهيئات تقوم على الرقابة عليه موزعة ما بين هيئات للرقابة على الإنشاء و أخرى على نشاط البنوك، وهي على نوعين هيئات رقابة داخلية وأخرى خارجية، وجعلها تساير المعايير الدولية للرقابة المصرفية من خلال الأخذ بمقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، البنوك التجارية، الرقابة المصرفية، لجنة بازل،البنك المركزي

summary:

Financial control has an important role in preserving the integrity of the financial positions of banks and developing their efficiency. It is a key factor for creating a sound and strong banking system that preserves the rights of depositors and investors, in addition to that performance evaluation contributes to supporting control over commercial banks because the regulatory institutions resorted to this method to evaluate And reviewing the performance and its affiliated units to measure the soundness of the banking performance. In this context, the Algerian project, through the Monetary and Loan Law and its related regulations, set up a number of bodies based on monitoring it, distributed between bodies to control construction and others over the activity of banks, which are of two types, internal control bodies. and other external ones, and make them comply with international standards of banking supervision

By adopting the decisions of the Basel Committee on Banking Control and Supervision.

Keywords: financial supervision, commercial banks, banking supervision, Basel Committee of the Central Bank

الفـهـرس

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	I
إهداء	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: لأدبيات والنظريات التطبيقية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.	10 - 3
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	4 - 3
المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية	6 - 4
المطلب الثالث:البنوك التجارية انواعها وعلاقتها بالبنك المركزي	9 - 7
المطلب الرابع: لمحة حول لجنة بازل المصرفية	10 - 9
المبحث الثاني: ماهية الرقابة المالية واستراتيجيتها على البنوك التجارية	25 -11
المطلب الأول: تعريف الرقابة المالية وخصائصها	12 - 11
المطلب الثاني: الرقابة المالية أهميتها وأهدافها وأنواعها	15 - 12
المطلب الثالث:إستراتيجيات الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنوك التجارية	22 - 15
المطلب الرابع: مدى إلتزام تطبيق النظام المصرفي الجزائري لمقررات لجنة بازل	25 - 22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29 - 25
المطلب الأول: استعراض الدراسات التي تضمنت متغير الرقابة المالية	27 - 26
المطلب الثاني: استعراض الدراسات التي تضمنت متغير كفاءة البنوك التجارية	28 - 27
المطلب الثالث: استعراض الدراسات التي تضمنت المتغيرين معا	29 - 28

خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	32
المبحث الأول:بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA	40 - 33
المطلب الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA	36 – 33
المطلب الثاني:دراسة البنك الوطني الجزائري وكالة –البيض -	40-36
المبحث الثاني: المنهجية المتبعة في تحصيل المعلومات	41-40
المطلب الأول: الادوات المستخدمة في الدراسة	41-40
المطلب الثاني: حدود و مجتمع الدراسة والمنهج المتبع	41
المبحث الثالث:تقييم دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنك محل الدراسة	49-41
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج المقابلة	49-42
المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة	49
خلاصة الفصل الثاني	50
الخاتمة	53-52
قائمة المراجع	60-57
ملاحق	-

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01/02	البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الجزائري	33
02/02	فروع و مساهمات البنك الوطني الجزائري	35
03/02	تقرير يوضح رقابة الأعمال اليومية من الدرجة الأولى	47

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
01/02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	36
02/02	البيض BNAالهيكل التنظيمي	38

فهرس الملاحق

رقم ملحق	الملحق	الصفحة
01	الواجهة الأمامية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض	**59**
02	تطبيق خاص ب البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض	**59**
03	دفتر التوفير " بدون فائدة "للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض.	**60**
04	الملف المطلوب تقديمه في طلب القرض العقاري	**61**

مـقـدمـة

مقدمة:

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، فهي عصب الاقتصاد وقلبه النابض، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث نظرا لمساهمتها في دعم وتطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

تمارس البنوك التجارية بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال حيث يرتكز نشاطها أساسا في قبول الودائع ومنح القروض من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقرضين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين عن طريق العمليات المصرفية التي تباشرها، كما ترتكز البنوك التجارية على مبادئ أساسية تميزها عن غيرها من مؤسسات المال والأعمال، وهي السيولة وذلك التوفيق بين الودائع، والقروض والأمان، حيث أن البنك التجاري يضع نفسه في أمان مقبول يمكنه من مزاولة نشاطه والاستعداد لمواجهة حدوث أي طارئ. أضاف إلى ذلك الربحية، وهو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه أي بنك تجاري.

لا يخفى على أحد الدور الهام الذي تقوم به البنوك بمختلف أنواعها في خدمة الاقتصاد الوطني، فقد تطورت العمليات المالية وتنوعت الخدمات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية وبنوك متخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وساهم ذلك في تطوير مبادئ ومعايير التسيير ورقابة والمحاسبة الخاصة بالبنوك، التي تختلف عن تلك المطبقة في مؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها.

فرقابة البنوك مصممة لتتماشى مع طبيعة أنشطة هذه البنوك والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة، إن كانت من القوانين والإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد الأسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية أو من المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية فهي تعد إحدى وظائف الإدارة وجزءا من أعمالها الرئيسية وأن من أهم نتائج استخداماتها أنها تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفعالية أكبر وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك التجاري، كما تخفض من الأخطاء والغش المصرفي. وتمكن هذه العملية في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية الرقابة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدور الحيوي الذي تقوم به البنوك التجارية من خلال تطور عملياتها المالية وتنوع خدماتها المالية في ظل اتساع رقعة تحسين نشاطها ساهم كل ذلك في تطوير مبادئ ومعايير التسيير من جهة، وفرض رقابة صارمة عليها وإخضاعها لتنظيم قانوني محكم من جهة أخرى.

1. تحديد إشكالية:

بناء على ما سبق ذكره ارتأينا إلى طرح أو صياغة إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن للرقابة المالية أن تساهم في تطوير كفاءة البنوك التجارية؟

2. التساؤلات الفرعية:

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي للإشكالية تم تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تكمن علاقة الرقابة المالية بأداء البنوك التجارية؟

2- كيف تعمل الرقابة المالية على تطوير كفاءة البنوك التجارية؟

3- ما هو واقع الرقابة المالية في الجزائر؟

3. **فرضيات البحث:** في ظل ما تم طرحه من تساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** أداء البنك التجاري والرقابة متلازمان لا يمكن القيام بالأداء دون رقابة.
- **الفرضية الثانية:** تعمل الرقابة المالية على منع حدوث الغش والتزوير والاختلاس والأخطاء، واكتشافها فور حدوثها وهذا ما يساهم في تحسين كفاءة البنك التجاري.
- **الفرضية الثالثة:** يؤثر تطبيق مبادئ الأساسية للرقابة المالية ومعايير كفاية رأس المال إيجابيا على القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية وسلامة الجهاز المصرفي ومتانته.

4. **مبررات اختيار موضوع البحث:**

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع المتمثل في دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنوك التجارية عن غيره من الموضوعات الاقتصادية الأخرى نذكر منها على الخصوص:

الأسباب الذاتية:

1- نوع المجال الذي ينتمي إليه تخصص الدراسة وله علاقة مباشرة بالتخصص.
2- الأهمية البالغة التي تحملها الرقابة المالية في مجال عمل البنوك.
3- الميول الشخصي وفضولي لهذه المواضيع والرغبة في البحث عن هذا المجال من أجل تكوين نظرة عامة.
4- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة الاقتصادية.

الأسباب الموضوعية:

1- نوع المجال الذي ينتمي إليه تخصص الدراسة وله علاقة مباشرة بالتخصص.
2- توضيح الإطار العام للرقابة المالية التي تمارسه السلطات الإشرافية على البنوك ومحاولة معرفة كيفية تقييم البنك التجاري في تطوير كفاءته.

5. **أهداف البحث وأهميته:**

- **الأهداف:**

لكل دراسة أو بحث علمي هدف أو أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال اهتمامه بالظاهرة المدروسة وتتلخص فيما يلي:

1- إعطاء نظرة عامة على البنوك التجارية.
2- إلقاء الضوء على تحديد مفهوم الرقابة المالية والتطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بها.
3- محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المالية ودورها في تطوير كفاءة البنوك وضمان سلامتها.
4- الكشف عن الظاهرة المدروسة "ميدانيا" ونعني بذلك معرفة العلاقة الحقيقية الموجودة بين الرقابة ونشاط البنك التجاري، وتقييمها محل الدراسة.

- **الأهمية:**

تتوقف أهمية أي بحث على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية ومدى إسهامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة والميدانية من جهة أخرى وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتناول موضوع حساس داخل البنك وهي الرقابة باعتبارها عملية فعالة تساهم تطوير كفاءة نشاط البنك وكشف الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها.

6. حدود البحث:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في المكان الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة الميدانية، و دراستنا الحالية اجريت في البنك الوطني الجزائريBNA وكالة - البيض-

الحدود الزمنية: بعد اختيارنا لميدان الدراسة قمنا بالبدء باجراء الدراسة الميدانية و التي كانت مدتها 15 يوم معينة من 4 ماي الى 18 ماي 2023.

7. منهج البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي والذي يعتبر ضروري في البحوث العلمية وذلك للتوضيح المفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية ووصف المفاهيم العامة المتعلقة بالرقابة المالية من خلال المعطيات والمعلومات والتعديلات كما قمنا باستخدام المنهج التحليلي في دراسة حالة، وذلك لمعرفة دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنك محل الدراسة.

8.صعوبات البحث:

واجهنا خلال فترة إنجاز البحث صعوبات عديدة تتمثل أهمها في:

- نقص الكتب التي تتناول موضوع الرقابة المالية.
- صعوبة الحصول على موافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية.
- قلة المراجع الأجنبية.
- صعوبة الحصول على معلومات من البنك محل الدراسة.

9. هيكل الدراسة:

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاءت الدراسة متضمنة مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول: بعنوان الأدبيات النظرية والتي تناولنا فيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يتطرق إلى ماهية البنوك التجارية والمبحث الثاني يضم ماهية الرقابة المالية وإستراتجياتها على البنوك التجارية والمبحث الأخير يشمل الدراسات السابقة لموضوع البحث.

الفصل الثاني: يتضمن الجانب الميداني بعنوان دراسة ميدانية للرقابة المالية في البنك (البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض) والذي تناولنا فيه بطاقة تعريفية للبنك في المبحث الأول، بالإضافة إلى المنهجية المتبعة في تحصيل المعلومات في مبحث الثاني حيث قمنا بتوضيح أدوات ووسائل جمع البيانات من الميدان وهي المقابلة والملاحظة وتقييم دور الرقابة في تطوير كفاءة البنك أما المبحث الثالث تمثل في عرض ومناقشة نتائج الدراسة وتحليلها على ضوء العروض المطروحة، ثم استخلاص النتيجة العامة وفي نهاية الدراسة تم عرض الخاتمة، تمت الإجابة عن الفرضيات تضمنت أهم النتائج والاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول

تمهيد:

أصبحت للبنوك التجارية أهمية كبرى بسبب ارتباطها الوثيق بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها و علاقاتها المتشابكة مع الحكومات والأفراد والتطورات التي شهدها القطاع المالي والبنكي خاصة مع تطور الأجهزة الرقابية على هذا القطاع لمواجهة مختلف الممارسات غير المشروعة في هذا ألمجال، لذا وجب علينا الخضوع في موضوع دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنوك التجارية ولكن قبله لابد من توضيح بعض المفاهيم المتعلقة به كالبنوك التجارية من جهة ومصطلح الرقابة المالية من جهة أخرى وذلك من خلال تناول المباحث التالية المبحث الأول سيتم التطرق إلى كل المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية خصائصها ووظائفها وأنواعها بالإضافة إلى تعريف لجنة بازل المصرفية،وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى مفهوم الرقابة المالية وإستراتيجياتها على البنوك التجارية ب الاضافة الى مدى التزام تطبيق النظام المصرفي الجزائري لمقررات لجنة بازل، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي لمت موضوع الدراسة.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية .

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان على إيجاد أماكن لحفظ أمواله دفعه إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية،ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

الفرع الأول: تعريف البوك التجارية

وعليه توجد عدة تعاريف للبنوك التجارية من بينها:

- يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) إذ يحصل على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل ، كما يقدم القروض لهم وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر[1] .
- هي البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي[2].
- تعرف البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات ذات العلاقة بالمتاجرة بالأموال إقراضا واقتراضا.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف للبنك التجاري أنه:

نوع من أنواع المؤسسات المالية وتدعى ببنوك الودائع التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان إذن هو يمثل الوسيط بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة (Bank) التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[4]

---

[1] ضياء مجيد ، **اقتصاديات النقود والبنوك"**، مؤسسة شباب الجامعة ، 2002، ص 273.

[2] عاطف جابر عبد الرحيم **تنظيم وإدارة البنوك"** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008 ص 57.

[3] رجراج وهيبة ، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي تنظيمها"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر العدد: 05 2014 ص261.

[4] شاكر قزويني **محاضرات في الاقتصاد والبنوك** ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 1992، ص 4.

تشير الأدبيات المالية إن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا عام (1157) ثم توالي ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول مصرف عام (1609) وفي لندن نشأ إنجلترا عام (1694) وبنك فرنسا عام (1800).

وجاءت كلمة بنك (Bank) من الكلمة الفرنسية (banque) بمعنى الخزانة والكلمة الإيطالية (banca) وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار أو الصاغة في إيطاليا، حيث كان التجار الآخرون ورجال الأعمال يودعون أموالهم والذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة. وكان هؤلاء الصيارفة يحررون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم الذهب أو أمواله وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع.

ومع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقى الذهب مكدساً في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض. أما اشتقاق النقود أو خلق النقود (money creation) وهي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقترض،

وخاصة إن تلك الإيصالات مقبولة للتداول مع إمكانية استبدالها في أي وقت بالذهب وبالتالي نشأت الوظيفة التقليدية الثالثة للمصارف التجارية، وجاء مصطلح الاشتقاق من قدرة المصرف التجاري من الناحية النظرية على إصدار تلك الإيصالات ولمرات عديدة معتمدا على حجم الأموال المودعة بالمصرف.

وتطورت تجارة البنوك وأخذت سبيل التعقيد كي تساير التطور الذي أحدثته المبتكرات والمخترعات الحديثة في مختلف عمليات البنوك، وتعددت هذه الأخيرة وتنوعت فأصبحت بذلك تعكس مظاهر الحياة الاقتصادية للشعوب المتحضرة.[1]

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة خصائص و وضائف نذكر منها:

الفرع الأول: الخصائص المميزة للبنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية وتتميز بعدة خصائص وهي كما يلي:[2]

1. إن البنوك التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع ، أيا كان نوع الوديعة، فإن المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنا والبنك مدينا، ومع ذلك فإن البنوك التجارية، هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها، أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية

---

[1] أحلام محيي "تقسيم المؤسسة من وجهة نظر البنك"، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2006 2007، ص ص 45 46.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار عبداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016 ، ص، ص 138، 139.

(تحت الطلب) التي تكون محلا للسحب بواسطة الصكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك، ويترتب على ذلك أن الالتزامات المالية المترتبة على البنوك التجارية من جراء قبولها الودائع الجارية تعتبر نقدا لإمكانية السحب عليها بالصكوك، وبالتالي هي جزء من عرض النقد.

2. تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية تحت الطلب جديدة من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك.
3. تشكل الودائع الجارية لدى البنوك التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق بينما في المؤسسات المالية الأخرى، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، ويترتب على ذلك أن تصبح البنوك التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى مما يفرض عليها التحفظ في أدائها والحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة الموجودة أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية منها ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك وهي كالآتي: [1]

أولا: الوظائف التقليدية للبنك التجاري:

1- قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.

2- توظيف موارد البنك التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء أو الاستثمارات متعددة.

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، وتنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

1. **قروض بضمانات مختلفة**: أي القروض بضمانات المحاصيل الزراعية المنقولات الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
2. **قروض بدون ضمانات** حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنك التجاري:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجيهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقائها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح. من هذه الوظائف نذكر: [2]

[1] طاهر الطرش، **تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية**، ط2، الجزائر، 2003، ص 13.

[2] العاني إيمان **" البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2006-2007، ص ص 8.9.

1. **تمويل عمليات التجارة الخارجية:**

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

2. **تحصيل الشيكات:**

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي حساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

3. **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها :**

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة السند الإذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة السيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

4. **إدارة محافظ الاستثمار :**

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار .... الخ.

5. **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد اكتسبت هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شاهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.[1]

6. **التعامل بالعملات الأجنبية:**

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج .... الخ.

[1] العاني إيمان **" البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 8.9.

7. إصدار البطاقات الائتمانية

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر.[1]

المطلب الثالث: البنوك التجارية انواعها وعلاقتها بالبنك المركزي

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:[2]

1. **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:**

أ- **البنوك التجارية العامة :**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب- **البنوك التجارية المحلية:**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2. **من حيث النشاط:**

أ. **بنوك الجملة:** و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.

ب. **بنوك التجزئة:** و هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 32.
[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر مرجع سابق 2006، ص 33.

من أنواع الأخرى للبنوك التجارية :

- البنوك الإلكترونية:

تمثل البنوك الإلكترونية في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحسابات الآلية حيث يعرفها البعض بأنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية بينما يشير آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمة المصرفية قائمة على الحسابات الآلية ذات مدى متسع زمنيا (على مدار الساعة) ومطبقا (في أماكن منتشرة جغرافيا).[1]

الفرع الثاني: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

إن العلاقة التي تربط بين البنوك التجارية والبنك المركزي، إذ عادة ما تتمخض تلك العلاقة عن قيود يفرضها أو التسهيلات يقدمها لتلك البنوك. لذا يصبح من المتوقع أن تتأثر سياسات البنوك وقراراتها بمثل هذه العلاقة وسوف يتضح فيما بعد أن التسهيلات الممنوحة وحتى القيود المفروضة تعد ذات أهمية للطرفين. بحيث يمكن القول أن كلا الطرفين قد وجد في الآخر ضالته لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

اولا: تعريف البنك المركزي

هو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية، ويراقب الائتمان، ويضمن بوسائل وأدوات وإجراءات مختلفة سلامة أسس النظام المصرفي والائتماني، ويوكل إليه الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد القومي، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرا هاما على النظامين الاقتصادي والاجتماعي.[2]

ثانيا: أهداف ووظائف البنك المركزي

يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف أو الأهداف، يمارس البنك المركزي مجموعتين من الوظائف هما:[3]

- الوظائف ذات السمة العامة أي التي ترتبط بالاقتصاد القومي ككل.
- الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية على وجه الخصوص.

في مقدمة الوظائف ذات السمة العامة اطلاع البنك المركزي بمسؤولية موازنة سعر الصرف للعملة القومية والقيام بعمليات السوق المفتوحة التي تتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بفرض التحكم في كمية النقود المتداولة وغيرها من الوظائف الأخرى التي يقوم بها.

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2013، من 85.

[2] أحمد زهير النامية، **النقود والمصارف** دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن 2013، ص 307.

[3] سامر جلدة **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2009، ص 62.

- لننتقل إلى الوظائف التي لها ارتباط مباشر بنشاط البنوك التجارية وهي.

- تعد عملية إصدار أوراق النقدية، والتي يختص بها البنك المركزي، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية. فإذا كان الأصل أن التدفقات النقدية اليومية الخارجة (المسحوبات) من خزينة البنك تتناسب عادة مع التدفقات النقدية الداخلة (الإيداعات) إلى خزينة البنك، وفقا لقانون الأعداد الكبيرة.

- إدارة الاحتياطي القانوني عادة ما تنص التشريعات على ضرورة قيام البنك التجاري بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، كشرط لاستمراره في العمل وتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، وتتيح عملية إدارة هذه تبادل منفعة مختلفة بين الطرفين، بالنسبة إلى:

البنك التجاري فهو يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة حماية لأصول المودعين، أما بالنسبة إلى البنك المركزي فإن عملية إدارة الاحتياطي الإلزامي تعد بمثابة نوع من الرقابة.

- من بين العديد من التسميات التي تطلق على البنك المركزي نجد اسم بنك البنوك ويسمى كذلك نتيجة العلاقة التي تربطه بالبنوك التجارية، فغالبا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لطلب القروض، تأخذ شكل قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية مقابل عمولة يحصل عليها البنك المركزي. إن عملية تحصيل الشيكات من قبل البنوك التجارية تمر في كثير من الأحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي في حالة وجود متعاملين من بنكين مختلفين وتعبر هذه الغرفة عن العلاقة الموجودة بين البنك التجاري والبنك المركزي.

قد تواجه بعض البنوك التجارية عجزا في الاحتياطي القانوني، بينما تتوفر أرصدة لبنوك تجارية أخرى على فائض في هذا الاحتياطي، ونظرا للعلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، يقوم هذا الأخير بتسهيل وتسيير عملية الإقراض بين البنوك والتي تعود بالفائدة على الأطراف الثلاثة.

المطلب الرابع: لمحة حول لجنة بازل المصرفية

تعتبر المؤسسات المالية القاعدة الأساسية في النضج الاقتصادي وهي قرار مالي والعصب الحيوي للتشغيل وغيرها، ويمكن توجيه الاقتصاد والإنتاج والمصرف وهي مؤسسات مالية موضوعها الأساسي أن تستثمر الأموال التي تتلقاها من الجمهور إلا أن هذه الأخيرة بقواعد بازل عن طريقة تطبيق مجموعة من القواعد لكفاية رأس المال على جميع البنوك.[1]

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل ونشأتها

أولا: تعريف لجنة بازل : تعرف لجنة بازل لجنة الإشراف والرقابة المصرفية، تكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشرة وتأسست في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وكان ذلك في فترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيله التي منحتها البنوك العالمية (خاصة البنوك الأمريكية).

[1] حورية حمني **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم ألاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006 صفحة 48.49

وقد شكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية committee on practices Banking regulation and supertiesory.[1]

ثانيا: نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

تم تشكيل لجنة تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف للرقابة المصرفية وقد تكونت هذه اللجنة من مجموع العشرة و ذلك مع نهاية عام 1949 تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية في بازل بسويسرا ، بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند الى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية والزامية.[2]

تتضمن قرارات بازل وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة منها كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بالزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.[3]

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولا: أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

وتتمثل أهداف الرقابة المصرفية في مجموعة من أهداف والمتمثلة فيما يلي:[4]

- المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي.
- الحد من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.
- إدراج مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانية المصارف

ثانيا: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية

تشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل 25 مبدأ، وتندرج هذه المبادئ في 7 مجموعات رئيسية وهي:[5]

توفر الشروط الواجبة لتطبيق النظام الرقابي المصرفي كإستقالية الإدارة فضلا عن توفر الموارد تحديد أهداف واضحة....

- منح التراخيص والهياكل المطلوبة للبنوك
- الترتيبات والمتطلبات التعسفية
- أساليب الرقابة المستمرة -
- الاحتياجات المعلوماتية (توفر المعلومات) -

[1] قارون أحمد، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 14.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الدار الجامعية 2013، ص 252.

[3] Ihab ghari neden, Extent of Applying hasal 2 standars on the Syrian privat bank sector, Doctorat of ahylosophy (Finance of banking science), 2011.p.53.

[4] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقه على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص30.

[5] سمير محمد عبد، **العزيز اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في اطار عالمية القرن الحادي والعشرين الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الخارجية** المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2006، ص ص : 158، 160.

المبحث الثاني: ماهية الرقابة المالية واستراتيجيتها على البنوك التجارية

تعد البنوك أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها، والمكان الذي يحتفظ فيه المجتمع بأمواله السائلة، وعليه فإنه من الضروري توفير الحماية والضمان والأمان لهذه الأموال .بحيث تتعامل البنوك بأموال الغير، وهناك حركة كبيرة ومستمرة في حسابهم من عمليات إيداع وسحب .ومن هذا الأمر يستدعى إلى تطلب وجود نظام محاسبي ورقابي دقيق، ومن أهداف هذه الرقابة البنكية تتمثل في دعم وحماية الجهاز البنكي.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المالية وخصائصها

يمكننا تعريف لرقابة المالية كلتالي:

الفرع الأول: تعريف الرقابة المالية

أولا: لغة: الرقابة في اللغة تعني الحفظ، والانتظار والرصد والحراسة.[1]

ثانيا : اصطلاحا : للرقابة المالية عدة تعاريف متنوعة من بينها :

الرقابة المالية: «هي منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية».[2]

وقيل أنها: «جزء من العمل الإداري بحيث تهدف إلى التحقق من صحة الأداء وتقويمه في حالة اعوجاجه».[3]

وهي «مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها أجهزة معينة، بغية المحافظة على الأموال العامة، وضمان حسن تحصيلها وإنفاقها بدقة وفعالية واقتصادية، وفقا لما أقرته السلطة التشريعية لقانون الموازنة والقوانين المالية الأخرى، ووفق للخطط الموضوعة للجهات الخاضعة للرقابة» .[4]

الرقابة المالية تعنى التحقق من أن التنفيذ يتم وفقا للتوجيه المحدد في خطة العمل وضمن القواعد والأهداف المقررة . وذلك بقصد تبيان نواحي الخطأ والضعف، والانحراف وإيجاد الحلول المناسبة لها لاجتناب تكرار وقوعها وتحديد المسؤولين عن ارتكابها ولضمان حسن تطبيق تلك الأهداف والقواعد وبيان مدى سلامتها وكفايتها والوصول إلى معدلات دقيقة في الأداء وفقا لمعايير تنسجم مع طبيعة الجهة الخاضعة للرقابة».[5]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الرقابة المالية هي مجموعة المبادئ والتشريعات الموضوعة بقصد التعرف على أية انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب وذلك للمحافظة على المال العام

---

[1] بسام عوض عبد الرحيم عباسرة، **الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي**، دار حامد النشر والتوزيع، الأردن، 2010، من 27

[2] عيسى **البارون الرقابة المالية في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين**، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، 1986، ص11

[3] صرامة عبد الوحيد ، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات، جامعة ورقلة (الجزائر) 8-9 مارس 2005

[4] جمال فالج على الدليمي، **الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص ص 78 - 79

[5] طارق **الساطي الرقابة المالية الخارجية العليا** - رقابة ديوان المحاسبة - ديوان المحاسبة الإمارات المتحدة العربية، 1982، ص 3

الفرع الثاني: خصائص الرقابة المالية

من بين خصائص الرقابة المالية ما يلي: [1]

إن الرقابة وظيفة من وظائف الإدارة، تهدف إلى تحقيق الترشيد وإتمام التنفيذ وفقا لما هو مقرر من حيث الهدف والإنجاز، وهي في ذلك ليست هدف في حد ذاته، ولكنها وسيلة لضمان تحقيق الأهداف.

- إن ممارسة عملية الرقابة ترتبط بالتوقيت الزمني لإحداثها.
- إن ممارسة عملية الرقابة ترتبط بالجهة التي تقوم بتحقيقها
- إن الرقابة كوسيلة لها أدواتها وأساليبها وإجراءاتها

المطلب الثاني: الرقابة المالية أهدافها اساليبها وأنواعها

الرقابة المالية لها كأية وسيلة أهداف وأساليب تتبعها وعدة أنواع، والتي سنتعرف عليها في الفروع التالية لهذا المطلب :

الفرع الأول: أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث وتتلخص هذه الأهداف في النقاط الرئيسية الآتية: [2]

- التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة أو تقصير .
- التحقق من أن الإتفاق تم وفقا لما هو مقرر له، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصص لها دون إسراف أو انحراف والكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات.
- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وما قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء مستقبلا .
- التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتعليمات المالية والتحقق من مدى كفايتها وملاءمتها، واكتشاف نقاط الضعف فيها واقتراح وسائل العلاج التي تكفل إحكام الرقابة على المال العام دون تشدد في الإجراءات قد يعيق سرعة التنفيذ أو تسيب يؤدي إلى ضياع الأموال وكثرة الوقوع حوادث الاختلاس.

---

[1] **دليل الرقابة المالية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة** أرابوساي، الموقع الإلكتروني 94=www.arabosai.org/template : php?code . تاريخ الإطلاع : 16-12-2012 على الساعة 23:40.

[2] عوف محمود الكفراوي، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة 2، مطبعة الانتصار لطباعة الأرقت، مصر، 1998، ص 22.

الفرع الثاني: أساليب الرقابة المالية

يمكن تلخيص الأساليب التي تتبعها أجهزة الرقابة المالية بصفة عامة فيما يلي:[1]

القوانين والتعليمات واللوائح وهي من أولى الأدوات ومن أهمها فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفيتها وشروطها.

- المراجعة والتفتيش وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات ويكون بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكول له أمر الرقابة .
- الحوافز والجزاءات وهذا حتى نجازي المحسن عن إحسانه والمسيء عن إساءته فلابد من مكافأة المراقب بأحسن الأداءات وتفان في القيام بخدمات وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله.
- الملاحظة والمتابعة وهذا بغرض تصحيح ما تقع فيه من أخطاء فور وقوعها أو بعد إتمام التصرفات وهو الأمر المتاح للأجهزة الخارجية المتخصصة والتي لا يتوفر لها فرصة الرقابة الفورية عن طريق الملاحظة.

الفرع الثالث: أنواع الرقابة المالية

تقسم الرقابة المالية الى عدة أنواع, و أهمها من حيث الزمن, و من حيث الجهة, و هناك رقابة حسابية و رقابة اقتصادية.

أولا: الرقابة من حيث الزمن

يمكن أن تكون الرقابة المالية سابقة لتنفيذ الميزانية العامة أو لاحقة لها أي بعدها أو يمكن ممارستها أثناء التنفيذ نفسه, لذالك تأخذ من حيث الزمن ثلاث صور وهي :

1. **الرقابة المسبقة:** و هي الرقابة المانعة أو الوقائية بمعنى أنها تمنع الأخطاء أو التجوزات قبل وقوعها, حيث يتم هذا النوع من الرقابة قبل استكمال عملية الصرف وعليه فانها تقوم بالوقاية من الانحراف منذ البداية.[2]
2. **الرقابة اللاحقة:** تبدأ هذه الرقابة بعد انتهاء السنة أمالية، وقفل الحسابات و استخراج الحساب الختامي للدولة و تشمل هنا على الموازنة العامة و هي تعني مراقبة عماليات تنفيذ الموازنة بعد إتمامها، فهي تكشف المخالفات المالية التي تقع.[3]
3. **الرقابة أثناء التنفيذ:** (المستمرة/ الاتية

يتميز هذا النوع من الرقابة بالاستمرار داخل الوحدة الاقتصادية، و يسمح تطبيقه في الوحدات الاقتصادية الكبيرة التي يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي خلال فترة محدودة حيث يبدأهذا النوع من التدقيق مع بداية العملية و يستمر ب انتهائها ليتحول الى رقابة نهائية عند مراجعة و فحص الميزانية العميومية و الحسابات الختامية.

---

[1] داود إبراهيم، **البعد الرقابي للأموال من المنظور الأخلاقي الإسلامي ملتقى الاقتصاد الإسلامي**: الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية (الجزائر) . 23 - 24 فيفري 2011 ، ص 6.

[2] أكرم ابراهيم حماد, **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**,جهينة لنشر و التوزيع, الاردن,2006,ص29.

[3] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية،مصر،2009، ص95.

ثانيا: من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

من خلال هذا المعيار هناك نوعين من الرقابة المالية هما: رقابة داخلية ورقابة خارجية.

1- الرقابة الداخلية:

وهي الخطة التنظيمية، والوسائل و الاجراءات الموضوعة من قبل المنشأة لمساعدة في تحقيق اهداف الادارة نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنشأة وتطبيق سياسات الإدارة والمحافظة على الاصول و الممتلكات، ومنع اكتشاف الغش والخطأ و كذالك التأكد من صحة و اكتمال السجلات المحاسبية، واعداد البيانات المالية السليمة في الوقت المحدد لها.[1]

2- الرقابة الخارجية:

وهي تلك الرقابة التي تمارسها الجهات التي لا تتبع اللسلطة التنفيذية وتتمثل في رقابة السلطة التشريعية و تكون في شكل أجهزة رقابة متخصصة و تابعة للبرلمان مثل رقابة ديوان المحاسبة، والرقابة القضائية التي تنضر في الشكاوي التي ترد على بعض الموظفيين و اتخاذ قرارات مناسبة لتصويب القرارات غير المشروعة.[2]

و تهدف الرقابة الخارجية الى ما يلي:[3]

فحص العمليات المالية، ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ومراقبتها.

- فحص و مراجعة نتائج البرامج من أجل بيانى تحقيق النتائج أو المنافع التي سبق تحديدها من السلطة التشريعية، وما اذا كانت الادارة قد قامت بأخذ البدائل التي تحقق النتائج المرجوة بأقل تكلفة.

ثالثا: الرقابة المحاسبية والرقابة الاقتصادية

- **الرقابة المحاسبية (المستندية):**

وتعد الرقابة المحاسبية جزءا لا يتجزأ من الرقابة المالية وتشمل أهدافها عادة دورا مهما في الرقابة اللاحقة، أي بعد حدوث العمليات بشكل يقيس مشروعية وكفاءة العمليات التي يتم تنفيذها' وتتم الرقابة المحاسبية بغرض التأكد من تنفيذ الإجراءات واللوائح والتعليمات والقوانين الموضوعة، وتمثل هذه الرقابة جزءا من عمل الجهاز المركزي للمحاسبات.

---

[1] **دليل لرقابة المالية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية** (أرابوساي)،الموقع الالكتروني:
http://www.arabosai.org/uplod/rapprot/rapport_39_ar.pdf تاريخ الاطلاع:2023/04/24 على ساعة 14:57

[2] مبارك محمد الدوسري، **تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة** في دولة الكويت،رسالة مقدمة للحصول شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011، ص25.

[3] أحمد مانع صنيهيت شرار المطيري **مدى فاعلية اجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان الم**حاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 17.

- **الرقابة الاقتصادية (التقييمية / على الأداء)**

وتعني التأكد من كفاء استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة، من خلال دراسة مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة في المنظمات كما يحقق . اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب حدوث الانحرافات في المستقبل.[1]

ومن أهداف الرقابة الاقتصادية ما يلي:[2]

- التعرف على مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الموضوعة.
- تفسير الانحرافات في النتائج الفعلية وفقا لما ورد في برنامج الأداء تفسيرا واضحا مع تحديد أسباب هذه الانحرافات.
- معرفة قدرة المنظمة على تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المالية والبشرية وبما يعنيها الهدر والتبذير.

المطلب الثالث: استراتيجيات الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنوك التجارية

تهتم الإدارة المصرفية بنوعين من الرقابة رقابة داخلية وخارجية كما أن لها طرق ترتكز عليها لتنفيذها وتتسم بأهم القضايا لمعالجتها، ودراسة واقعها وموضوعها في البنك تهدف إلى سلامة وحماية النظام المصرفي و تحسين نشاطه من خلال رقابة أهم أنشطته المتمثلة في القروض والتسيير والصرف....وغيرها.

الفرع الأول: الرقابة الذاتية ورقابة البنك المركزي على أعمال البنوك التجارية

ينبغي أن تهتم الإدارة المصرفية بنوعين من الرقابة هما:

1. الرقابة الذاتية.
2. الرقابة الخارجية المتمثلة في رقابة البنك المركزي.

أولا : الرقابة الذاتية على نشاطات البنوك التجارية

تتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك، وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة. وتمارس هذه الأجهزة المتخصصة أعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ. والزيارات الدورية (التفتيش)، والتدقيق المحاسبي، والتدقيق الإداري، وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي. أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.[3]

---

[1] مبارك محمد الدوسري، مرجع سابق، ص 38

[2] عبد الله خالد الأمين، **التدقيق في البنوك، معهد الدراسات المصرفية**، عمان، الاردن، 1998، ص ص 69، 70.

[3] منير إبراهيم هندى، **إدارة المنشآت المالية والأسواق المالية**، توزيع المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص: 200 201.

ثانيا : الرقابة الخارجية المتمثلة في رقابة البنك المركزي

تمثل رقابة البنك المركزي الجهات الرسمية في متابعة البنوك التجارية، والتي يمارسها بواسطة أجهزة فنية متخصصة، وبوسائل وأدوات مختلفة وتتبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص، وقانون البنوك، وغيرها من الأنظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة استنادا إلى القوانين.

فهذه الرقابة التي يقوم بها مفتش البنك المركزي وعادة ما تكون زيارتهم للبنك المختص مفاجئة وتنصرف عملية الفحص التي يقومون بها إلى مجالات عديدة من أمثلتها [1]:

- التأكد من أن البنك لا يدفع فوائد تزيد عن الحد الأقصى الذي يحدده القانون، وأن عقود الإقراض وكذا الزهونات والضمانات التي تتعلق بها لا تخالف القوانين المصرفية أو التعليمات البنك المركزي يضاف إلى ذلك قيام المفتشين بتقييم جودة القروض والأوراق المالية التي يستثمر فيها البنك أمواله وكذا الكشف عن القروض المتعثرة أو التي يحتمل أن تتعثر، والإجراءات التي اتخذت بشأنها. وتمتد رقابة البنك المركزي كذلك إلى التأكد من أن الإجراءات منح القروض سليمة وتضمن الاختيار الجيد من بين فرص الإقراض المتاحة، كما تمتد إلى قياس مدى كفاية رأس المال باعتباره خط دفاع رئيسي لحماية المودعين.

- **ومن أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها للرقابة على أنشطة البنوك تتمثل في :** [2]

1. منح تراخيص إنشاء البنوك وترجع أهميتها إلى أن زيادة البنوك عن الحاجة سينعكس على نوعية الخدمات وزيادة التجاوزات والمنافسة المخالفة للقوانين.
2. مذكرات وتعليمات البنك المركزي وتصد لتنظيم أعمال البنوك ويقوم مفتشو دوائر الرقابة في البنك المركزي بمتابعة مدى التقيد بهذه التعليمات.
3. مراجعة وتحليل الكشوف الدورية التي ترسلها البنوك العامة والخاصة إلى البنك المركزي، كالكشوفات الشهرية المفصلة للموجودات والمطاليب لكل بنك، واستخراج النسب المصرفية المختلفة كنسبة السيولة ونسبة الاحتياطي النقدي.
4. أعمال التفتيش على البنوك حيث يقوم البنك المركزي بالتفتيش كوسيلة لجمع البيانات عن البنك للتعرف على حقيقة مركزه المالي ومدى التجاوب مع إجراءات الرقابة القائمة أو حاجته إلى إجراءات أخرى جديدة[3]

الفرع الثاني: طرق تنفيذ الرقابة المالية في البنك وأهم القضايا الرئيسية المتبعة فيها.

اولا: طرق تنفيذ الرقابة المالية[4]

تتبع البنوك المركزية ثلاثة طرق لتنفيذ رقابتها ولتحقيق أهدافها وهي:

1- الرقابة المكتبية

وتتم عن طريق دراسة البنك المركزي للبيانات الدورية التي يطلبها من البنوك الخاضعة لإشرافه، ومن هذه البيانات:

---

[1] توفيق زمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006، ص .10

[2] محمد خالد بنود محمد حبيب دوبدري، **تقييم أساليب الرقابة المصرفية ودوره في تحسين الأداء في المصارف السورية**، مجلة بحوث، سلسلة العلوم اقتصادية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، العدد 15 لعام 2015 ص 18.

[3] محمد خالد بنود محمد حبيب دوبدري، **تقييم أساليب الرقابة المصرفية ودوره في تحسين الأداء في المصارف السورية**، مجلة بحوث، سلسلة العلوم اقتصادية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، العدد 15 لعام 2015 ص 18.

[4] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2011 من 336.

عناصر الأصول والخصوم التي تمثل المركز المالي للبنك، وحساب الأرباح والخسائر والميزانية، حيث تقوم البنوك عادة بموافاة البنوك المركزية بكل هذه العناصر أو بعضها وعلى فترات دورية وفقا لمقتضيات العمل ولمتطلبات البنوك المركزية ومدى حاجتها إلى تلك البيانات.

2- الرقابة الميدانية:

في إطار الإجراءات التنظيمية، وزيادة على الرقابة عن طريق الإطلاع على الوثائق التي لبنك الجزائر ، تنظم اللجنة المصرفية خرجات ميدانية إلى مقرات البنوك أو فروعها عن طريق إرسال فرق التفتيش التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة لدى بنك الجزائر، لذا يسمى هذا النوع من الرقابة أيضا بالرقابة في عين المكان الإضافة لذلك.

وقد تتم هذه الرقابة بناء على برنامج سنوي تضعه اللجنة المصرفية، ويتعلق الأمر في هذه الحالة، بالرقابة الميدانية الشاملة على مختلف جوانب النشاط المصرفي، والمتعلقة أساسا بتسيير القروض والتجارة الخارجية و التنظيم المحاسبي والمعلوماتي، وكذا تقييم الهيكلة المالية، كتقييم الأنظمة تسيير المخاطر، وضعية الالتزامات والصرف، نسب الملاءة والسيولة وغيرها. [1]

3. رقابة الأسلوب التعاوني:

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجهها هذه الأخيرة لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تحقق المخاطر، وذلك في إطار قرارات جماعية يواجه بها الجهاز المصرفي مشكلاته وصعوباته، وهذا الأسلوب ينمي روح التعاون بين السلطة النقدية ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات. والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.[2]

ثانيا: أهم القضايا الرئيسية محل الرقابة المالية

هناك العديد من القضايا المهمة التي تعالجها الرقابة المصرفية وعدم إغفال عنها كونها تشكل الركائز المدى متانة وسلامة البنوك وهي:

1. السيولة:

يتعلق هذا الموضوع بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء ويعتبر هذا الأمر أساسا للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته وهناك وسائل رئيسية يقوم بها البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة.

- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسائر.
- عند الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

[1] بهون علي عبد الحفيظ، **خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية**، مذكرة استكمال من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص ص 43 42.

[2] احلام موسى مبارك، **آلية رقابة البنك المركزي على البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004_2005، ص 21.

2. نوعية الموجودات (الأصول)

القضية الرئيسية في موضوع نوعية الأصول هي مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الموجودات الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك لذا يحظى الموضوع باهتمام من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة البنك.

3. تركز المخاطر:

الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على البنوك، على اعتبار أنه كلما كان هناك تركز أكبر كلما ازدادت احتمالية حدوث خسائر، والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم الالتزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس المال البنك، هذا من ناحية أو تحديد حجم الاستثمارات البنك في قطاع معين من ناحية أخرى.

4. الإدارة:

إن مدى نجاح البنك أو فشله بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة الكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس الإدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر.[1]

وكذلك على إدارة البنك خاصة أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من هيكل تنظيمي يوضح السياسات والمسؤوليات وخطوط الاتصال في البنك.

5. الأنظمة والضوابط:

إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد.

وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية وموثوقية بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك وأن يتم فالوظائف ما بين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها.

6. كفاية رأس المال:

يستخدم رأس المال ككركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك، وللدلالة على أهمية رأس المال، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ برأس المال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات.

[1] شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص 269.

7. الصلاحيات المعطاة لسلطة الرقابية:

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وأن يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل البنوك في تلبية الشروط النظامية (كالنسبة الدنيا) .

(كفاية رأس المال)، وعند حدوث مخالفات نظامية أو عندما تكون ودائع المودعين في وضع خطر.

8. الرقابة خارج الحدود:

يتعين على السلطة الرقابية ممارسة الرقابة الموحدة والشاملة على المؤسسات على نطاق عالمي وتحديدا في الفروع الأجنبية لهذه المؤسسات وشركائها والشركات التابعة لها.

من العناصر الرئيسية للرقابة الموحدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنية، وتبادل المعلومات معها خاصة السلطات الرقابية في البلد المضيف.[1]

الفرع الثالث: موضوع الرقابة المالية على البنوك التجارية

اولا: الرقابة على القروض

1- المقصود بالقروض:

القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما (هو الدائن) ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته بمنح أموال (بضاعة نقود....) إلى شخص أخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة. ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلا محدودة في الزمن الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين.[2]

2- الرقابة على القروض:

ظهر مبدأ الرقابة على القروض في فرنسا بموجب القانون المؤرخ في 2 ديسمبر 1945، وتعتمد هذه الرقابة على تنظيم القروض ومراقبة السيولة البنكية.

وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول برقابة وتوزيع القروض، فهي تسعى أيضا إلى مواجهة التضخم ومنع حدوثه، وذلك من خلال التأخير في مصادر البنك أو في نسب الفوائد. ففكرة الرقابة على القروض تهدف إلى تحديد منبع عملية خلق النقود مما يتطلب ذلك تدخل السلطات النقدية من أجل التأثير على نشاط البنك وتوزيعه للقروض ومن ثم التأثير على الكتلة النقدية.[3]

---

[1] شقيري نوري موسى، المرجع السابق، ص ص 269_270

[2] طاهر الطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003،ص 55.

[3] شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون أعمال،كلية حقوق بدواو،جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009_2010، ص ص 515 .

ثانيا: الرقابة على الصرف:

المقصود بالصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة، تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، حيث تظهر الضرورة إلى استخدام العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين الشركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه.[1]

المقصود بالرقابة على الصرف :

إن الرقابة على الصرف في ظل الاقتصاد الموجه غير تلك المعروفة في ظل الاقتصاد الحر.

1- في ظل الاقتصاد الموجه:

المقصود بالرقابة خلال هذه الفترة بأنها "الإشراف الحكومي المنظم لعمليات طلب وعرض العملات الأجنبية إذ لا تمنح هنا للمتعاملين حرية التصرف، بل تفرض عليهم إجراءات صارمة وشديدة تقيدهم فيما يحصلون عليه من عملة صعبة وما يدفعونه للخارج، ويمنع عملية تحويل أية مبالغ إلى الخارج لأي سبب كان دون الحصول على تصريح من وزارة المالية التي كانت تمارس وظيفتها بالتعاون مع البنك المركزي، الذي كان يرتكز دوره في الاحتفاظ بأرصدة الدولة من العملة الأجنبية، ومنع الاحتفاظ بالعملة الأجنبية المكتسبة من الخارج لأي سبب كان.

انتشر مثل هذا النوع من الرقابة مباشرة بعد الاستقلال بهدف حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية، والانسحاب مباشرة من منطقة الفرنك عن طريق فرض نظام الحصص والتراخيص الاستيراد وأحيانا التصدير.

2- في ظل الاقتصاد الحر:

أصبحت الرقابة على الصرف تقوم على مبدأ حرية المعاملات، فعرفت بأنها " تلك القواعد التي تضعها الدولة والسلطات النقدية المختصة لمتابعة جميع حركات العملات الصعبة المنجزة عن المبادلات الجارية مع الخارج أيا كان مصدرها[2].

و تشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال المدفوعات الجارية (..... كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات الاحتياطات من العملات الأجنبية، القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية والتنظيم الاقتصادي والمؤسسي.[3]

---

[1] ليندة بلحارت، نظام **الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص قانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، تاريخ لا يوجد، ص 14-13

[2] محمود حميدات **المدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2000، ص 171

ثالثا: الرقابة على االتسيير

إن مفهوم الرقابة على التسيير يختلف معناه باختلاف المجالات المختلفة للتسيير وعليه فإن تحديد مفهوم هذه الرقابة، يتطلب منا التطرق إلى مفهومها بصفة عامة أولا ثم إلى المقصود بها في المجال المصرفي ثانيا.

- **المقصود بالتسيير:**

عرفه تايلور على أنه "علم مبنى على قوانين وقواعد وأصول علمية قابلة للتطبيق على مختلف النشاطات الإنسانية .

فهو النشاط المسؤول عن اتخاذ القرارات وصياغة الأهداف وتجميع الموارد المطلوبة واستخدامها بكفاءة و فعالية لتحقيق استقرار المؤسسة نموها من خلال مجموعة من الوظائف المتمثلة في:

التخطيط التنظيم، التوجيه والرقابة.[1]

- **الرقابة على التسيير:**

الهدف من الرقابة على التسيير هو ضمان السير الحسن للعمل المصرفي عن طريق تقديم الوثائق و المعلومات للبنك المركزي، حيث أن البنوك تلتزم بتقديمها دوريا أو سنويا وفق ما تحدده تعليمات البنك المركزي، ومن هذه الوثائق والمعلومات: التقارير السنوية المتضمنة للحسابات الختامية، التقارير الدورية (عادة ما تكون شهرية)، تبرز الوضع المحاسبي للبنك، معلومات عن القروض الممنوحة ، بيانات عن الملاءة والسيولة والتدخل في سوق النقد.

كل هذه المعلومات تمكن البنك المركزي من الإطلاع بدقة عن وضعية البنك المعني بالرقابة وغيره من البنوك الأخرى، بالإضافة ما تمكنه من التدخل في الوقت اللازم لتفادي الأزمات المصرفية التي قد تعصف بالجهاز المصرفي في الدولة، وتزعزع ثقة المتعاملين معه. ثم إن هذه المعلومات تسمح للبنك المركزي أيضا من حماية المودعين الذين أودعوا أموالهم في هذا البنك وذلك عن طريق المعاملات ألتالية:

- معامل ألملاءة نسبة رأس المال إلى ألودائع معامل السيولة المعامل الأقصى لتوزيع المخاطر.[2]

فنستنتج أن العلاقة بين الرقابة المالية والبنك التجاري أن الرقابة المالية تحسن في نشاط وعمل البنك التجاري وذلك من خلال توفير وسائل الرقابة في البنك تضمن حماية أموال المودعين والمستثمرين.

- فتعد البنوك التجارية من المنشآت المالية التي لها اتصال بالجمهور بشكل دائم ومستمر على نطاق واسع، مما يتطلب نظم دقيقة ومحكمة للرقابة لأن الوقوع في أي خطأ يؤثر على السمعة البنك لدى جمهور العملاء، فللحد أو التقليل من ارتفاع درجة المخاطر في العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية فإنه يقتضي إخضاع هذه البنوك للرقابة محكمة وصارمة.

وإن تزايد عمليات البنك التجاري وتشابكها وتداخلها يقتضي وجود نظام الرقابة محكم وفعال يؤكد سلامة ودقة هذه العمليات وصحة قيدها.

---

[1] منير نوري، **التسيير العملي والاتصالات الإدارية المفاهيم والتطبيقات** ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص ص 10،11،

[2] فارس مستور، **الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، مداخلة في الندوة العلمية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية" جامعة سطيف، الأيام 18_19_29 أفريل 2010.

المطلب لرابع: مدى إلتزام النظام المصرفي الجزائري لمقررات لجنة بازل المصرفية

إتجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى إقرار مجموعة من التدابير تتمثل في قواعد الحذر للتسيير، سعت من خلالها إلى تعزيز هذا التوجه لدى البنوك الجزائرية وما جاء به النظام (14/01) المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية التي جسدت هذا و ترجيحها.[1]

حيث تطرقنا سابقا إلى لجنة بازل المصرفية ومقرراتها وعليه سنتطرق الآن إلى أهم القواعد الإحترازية التي يقوم بها البنك في جزائر.

إن التدخل الواسع للبنوك يفرض عليها التصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يضمن توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير من أصحاب الودائع الخاصة وقد حدد البنك المركزي أدوات تنظم النشاط البنكي وكذا النسب الاحترازية، وقد شرع في تطبيقها ابتداء من جانفي 1992 وفقا للنظام 74/94 متعلق بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك. ووفقا لهذا نستهل معالجة هذا المطلب بالتطرق الى:

الفرع الأول: رأسمال الأدنى [2]

الحد الأدنى لرأسمال البنوك هو 500 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة يعتبر نظام (90/101) في الجزائر النظام المحدد لرأسمال الأدنى الصادر في 04/07/ 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي نص على ما يلي:

وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك سنة 2004 ليصبح محددا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك.

أما فيما يخص البنوك الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك الخاضعة للقانون الجزائري في الوقت الراهن الحد الأدنى لرأسمال البنوك محدد من خلال النظام)08/04 المتعلقة برأسمال الأدنى للبنوك في المادة 03 منه التي تنشط في الجزائر بـ 10 مليار دج هذا بالنسبة للبنوك، وفيما يخص البنوك الكائن مقرها الرئيسي في الخارج تخصيص لفروعها الموجودة في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك الخاضعة للقانون الجزائري.

الفرع الثاني: نسبة توزيع المخاطر

فرض بنك الجزائر في المادة 02 من النظام 08/04 على البنوك والمؤسسات المالية حين ممارستها لنشاط المتمثل في توزيع القروض أن لا تتجاوز الأخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية:[3]

- 30% ابتداءا من 01/01/1993.
- 40 % ابتداءا من 01/01/1992.
- 25 % ابتداءا من 01/ 01/ 1995.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشر تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة.

---

[1] ايت عكاش سمير ، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك** ، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 4 2012/2013 ، ص228.

الفرع الثالث: نسبة تغطية المخاطر :

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر القرض المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض تعرف نسبة الملاءة المالية أو نسبة كوك:[1]

نسبة كوك: الأموال الخاصة الصافية/ مجموع الأخطار المرجحة .

وقد حددت هذه النسبة بـ 8% لحد أدنى كما أشرنا سابقا ابتداءا من نهاية ديسمبر 1999، كما حددت نسب أخر سابقة من 4% 5% 6% 7% من نهاية ديسمبر 1995 1996 1997، 1998 على التوالي.

أولا عناصر الأصول السائلة .

- الصندوق.
- البنك المركزي .
- الحساب البريدي الجاري.
- سندات الخزينة .
- حسابات البنك لدى المراسلين (محليين أو أجانب) .
- مدينون متنوعون .

ثانيا : عناصر الخصوم المستحقة في الأجل القصير

- حسابات الزبائن .
- الحسابات العادية بالدينار الجزائري أو العملات الصحية .
- حسابات الادخار .
- حسابات مستحقة للقبض
- دائنون متنوعون
- حسابات دائنة لأجل
- سندات الصندوق
- تعهدات القبول.

[1] ايت عكاش سمير ، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك** مرجع سبق ذكره230.

الفرع الخامس: الإحتياطي الإجباري

ويقصد به إلزام البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ في حساباته الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية، ويستخدم الاحتياطي القانوني للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية .

دخل الاحتياطي الإجباري حيز التطبيق في الجزائر لأول مرة في القانون 90/10 الذي نص على أنه للبنك الجزائري أن يفرض على البنوك أن تودع لديه حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، ويدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي.

وبدأ البنك المركزي الجزائري في تطبيق وفرض الاحتياطي الإلزامي على البنوك التجارية بنسبة 2% على مجموع الودائع لأول مرة بالتعليمة (2) 7394 لبنك الجزائر المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، ولم يتغير هذا المعدل حتى سنة 2001 إذ ارتفع إلى نسبة 4 % حسب النظام (3) 01/01 المتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري، وحاليا يبلغ نسبة الاحتياطي الإلزامي 6.5% طبقا النظام 04 (024) الصادرة بتاريخ 04/03/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.[1]

الفرع السادس: مراقبة وضعيات الصرف

تعتبر العمليات الخارجية للنظام البنكي نشاطا حساسا ومعقدا واتساع مجال التدخل في عمليات الصرف البسيطة والتدخل في الأسواق المالية الدولية وتنوع وسائل التدخل، والعولمة المالية متزايدة الاتساع واندماج الأسواق المالية وترابطها كان سببا مباشرا في وضع قواعد خاصة بوضعيات الصرف وتأسيس سوق بين البنوك للصرف، وهذا تخفيفا لآثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة.

الفرع السابع: إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية

إنشاء نظام التأمين على الودائع المصرفية لا يخرج عن السياق العالمي الذي أنشأت على إثره الكثير من أنظمة التأمين على الودائع في العالم، وإنشائها في الجزائر نتيجة أسباب أدت إلى: [2]

- أزمة الخليفة بنك سنة 2003 وإعلان إفلاسه وما إنجر عليه من ضياع أموال وحقوق المودعين وضياع المال العام والخاص.
- نتيجة للعامل السابق حدثت أزمة في المصارف الخاصة وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشبوهة التي تتم في بعض المصارف وعلى إثر ذلك تفجرت فضيحة البنك الصناعي والتجاري الذي أفلس بدوره
- استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية بضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على المصارف من أجل فرض الانضباط السوقي وتوفير مناخ تنافسي سليم وبيئة مصرفية سليمة، خاصة وأن الجزائر على وشك الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي المصادقة على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية، لهذا تم إنشاء نظام ضمان الودائع، تلتزم فيه البنوك بتمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية.

---

[1] ايت عكاش سمير ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك مرجع سبق ذكره، ص234

[2] ايت عكاش سمير ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك مرجع سبق ذكره235

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع "دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنوك التجارية" وتناولته من زوايا مختلفة ، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

حيث أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2006 و 2022 وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية، وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات ، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيراً جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول: استعراض الدراسات التي تضمنت متغير الرقابة المالية

1. **الدراسة الأولى**: عبد القادر موفق بعنوان " الرقابة المالية على البلدية في الجزائر دراسة تحليلية ونقدية"،2015:

بعنوان "الرقابة المالية على البلدية في الجزائر دراسة تحليلية نقدية" اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2015/2014، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة المالية على البلديات في الجزائر من خلال التطرق لدور اجهزة الرقابة المعنية بذلك، وتم استخدام المنهج الوصفي، و الاستبيان كأداة بحث لجمع البيانات وتمثلت عينتها في موظفي وإطارات في مختلف البلديات المتواجدة في ولاية باتنة، وكان من أبرز نتائجها:

- ان مفهوم الرقابة المالية على البلديات لا يمثل وظيفة محددة، إنما هي عبارة عن نشاط متشعب و متكامل تندمج من خلاله وظائف علوم القانون و الاقتصاد و الإدارة و المحاسبة و كذلك الجوانب الفنية والبيئية والإجتماعية والسياسية.
- تتعدد أوجه الرقابة المالية على البلديات حيث أقر المشرع الجزائري رقابة مضاعفة على البلدية تمثلت في رقابة لاحقة يقوم بها كل من مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية و رقابة سابقة يقوم بها المراقب المالي ورقابة متزامنة يقوم بها المحاسب العمومي و رقابة شعبية يقوم بها المجلس البلدي، و هذا ما يؤدي إلى تحقيق أحيانا، نتائج عكسية تتسبب في تعطيل العمل الإداري وبيروقراطية قاتلة و مردودية أقل.
- يتضح من خلال التشريع المالي الجزائري المتعلق بالرقابة على المال العام كثرة النصوص القانونية التنظيمية وكأن المشكل يتعلق بكم النصوص التي كثرت و تعددت بل و تجددت من حين لآخر لكن دون العمل بها و دون تجسيدها على أرض الواقع، في حين أن هناك بعض التشريعات التي تتناقض مع الواقع و التي تحتاج إلى تعديلها لتنسجم معه.

تعليقنا على الدراسة: في هذه الدراسة تم التركيز على دور الرقابة المالية في البلديات في الجزائر حيث تطرق الباحث إلى متغير الرقابة المالية وتحدث عن أنواع الرقابة عموما و الرقابة المالية بشكل أوسع في البلدية عكس مايتضمنه بحثنا الذي يهدف إلى إبراز دور الرقابة المالية في البنوك التجارية تحديدا.

2. **الدراسة الثانية:** نور الدين سعيدي بعنوان "مساهمة الرقابة المالية في ضبط نفقات الجماعات المحلية في الجزائر" 2021:

دراسة ميدانية بمدينة بسكرة مذكرة شهادة دكتوراه قسم علوم التسيير تخصص علوم مالية جامعة محمد خيضر بسكرة 2021، حيث تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة الرقابة المالية في ضبط نفقات الجماعات المحلية حيث اعتبرت هذه الأخيرة مؤشرا حقيقيا لدراسة التطورات التي تعرفها الدول بغية الوصول إلى رقابة الأداء التي تسعى إليها من خلال مواكبة التطورات الحديثة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لابد من دراسة ميدانية لبعض من مصالح في مختلف بلديات مدينة بسكرة، كما تم أيضا الاستعانة بوثيقة إستبيان موجهة للآمرين بالصرف، حيث تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- توسعت وتعددت مهام أجهزة الرقابة المالية بشكل كبير، لكن على حساب إمكانياتها ومواردها التي لم تتماشى مع هذا التوسع، وهذا ما يؤثر حتما على فعاليتها في حماية المال العام من التبديد والإهدار وجود معوقات بشرية في أجهزة الرقابة بشكل عام، تعيق العمل الرقابي بدرجة كبيرة، يذكر منها ضعف مرتبات القائمين بالعمل الرقابي وانعدام نظام الحوافز، إضافة إلى الافتقار لتطوير أداء العاملين في هذه الأجهزة بشكل مستمر.
- اقتصار الرقابة المالية على الجماعات المحلية على الجانب القانوني للنفقة مع إهمال رقابة الأداء وفقا لمعايير الكفاءة الفعالية والاقتصاد، بحيث تسعى كل الأجهزة الرقابية إلى التأكد من مدى تطبيق القوانين سارية المفعول.
- تفتقد الأجهزة الرقابية و الجماعات المحلية التابعة لرقابتها على حد سواء إلى استعمال التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى غياب التعامل الالكتروني بينها، بالإضافة إلى غياب الوعي المعلوماتي ونشر الثقافة المعلوماتية، الأمر الذي أدى إلى انعدام استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل الرقابي.

تعليقا على الدراسة: تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث حيث أنها تناولت الرقابة المالية في نفقات الجماعات المحلية عكس دراستنا التي انصبت على الرقابة المالية في البنوك التجارية واختلفت عن بحثنا في الأهداف والمجال المكاني والزماني التي تمت فيه الدراسة.

المطلب الثاني: استعراض الدراسات التي تضمنت متغير البنوك التجارية

1. **الدراسة الأولى**: رميسة كلاش، بعنوان "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي" 2022:

دراسة ميدانية بمدينة أم البواقي مذكرة شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر تمثلت في 12 بنكا تجاريا (عاما وخاصا) مع الاعتماد على القوائم المالية للبنوك المتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري، حيث توصلت الباحثة إلى نتائج نذكر منها:

- المخاطر المالية تتطلب أنظمة إدارة وتحليل كافية لتقييم كل عنصر من عناصر المخاطر الهامة؛
- الائتمان البنكي واحد من الأنشطة البنكية الأكثر جاذبية الإدارة البنك، وهو حساس وخطير جدا لأنه يعتبر استثمار مهما للبنوك التجارية، فقد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس أو الحصول على أرباح عالية جدا؛

- مواجهة البنوك التجارية بشكل متزايد لمخاطر الائتمان في مختلف الأدوات المالية بخلاف القروض، بما في ذلك عمليات القبول والمعاملات بين البنوك التمويل التجاري، تمديد الالتزامات والضمانات ... الخ عدم اقتصار إجمالي الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان على الخسائر المحاسبية المباشرة وإنما تمتد لتشمل تكاليف الفرصة البديلة، تكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثرة.

تعليقنا على الدراسة: ركزت هذه الدراسة على المخاطر المالية في البنوك التجارية وتأثيرها على الأداء المالي، حيث انها شرحت كيفية تقييم وقياس الأداء المالي في ظل المخاطر المالية التي تواجهها البنوك، لكنها اختلفت عن دراستنا لأنها لم تتطرق إلى متغير الرقابة المالية.

2. **الدراسة الثانية:** العاني إيمان، "البنوك التجارية و تحدي التجارة الإلكترونية"،2007/2006:

بعنوان "البنوك التجارية وتحدي التجارة الإلكترونية " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة متنوري، قسنطينة، سنة 2006/2007، حيث تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للبنوك التجارية في بيئتها التسويقية المتجددة حيث تطرقت إلى نشأة البنوك التجارية وتعريفها و وظائفها التقليدية و الحديثة، ثم التجارة الإلكترونية حيث تطرقت إلى تعريف التجارة الإلكترونية وخصائصها وتطبيقاتها، أما في الإطار التطبيقي فتم إسقاط التجارة الإلكترونية على العمل المصرفي من خلال إظهار تأثير هذه التجارة على أعمال البنوك و التطرق إلى الصيرفة الإلكترونية باعتبارها تحولا جديدا، وذلك من خلال استعمال المنهج الوصفي و تحليلي للخروج في الأخير بنتائج نذكر منها:

- تسعى البنوك جاهدة إلى تلبية حاجات عملائها وتكييف خدماتها مع متطلباتهم المتجددة ونظرا لكونها لا تستطيع التأثير فيها تحاول إيجاد التوليفة المناسبة من عناصر المزيج التسويقي التي ترتكز أساسا على المنتوج ، تسعيره ، الترويج له والبحث عن قنوات التوزيع المناسبة، فالاهتمام بالمزيج التسويقي في البنوك هو نتاج لدراسة البيئة التسويقية وسلاح البنك لمواجهة تحديات ومتطلبات هذه البيئة.
- قيام البنوك التجارية بخدمة عملائها دون قيود مكانية أو زمنية في الخدمات المصرفية ، الالكترونية تقدم للعملاء إلى منازلهم وهي حالة الخدمات المنزلية المصرفية كما أنها توفر لهم دون انقطاع.
- تعميم استخدام الانترنيت بالنسبة للأفراد والمؤسسات لأغراض المعاملات التجارية.

تعليقنا على الدراسة: ركز الباحث هنا على الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية وتأثيرها على أداء هذه الأخيرة حيث أظهر تأثير هذه الأعمال على البنوك باعتبارها تحولا حديثا، عكس دراستنا التي تناولت البنوك التجارية ودور الرقابة في تطوير كفاءتها.

المطلب الثالث: استعراض الدراسات التي تضمنت المتغيرين معا

1. **الدراسة الأولى:** الشيخ عبد الحق، "الرقابة على البنوك التجارية"، 2010:

الرقابة على البنوك، طروحة دكتوراه في القانون، فرع قانون أعمال كلية الحقوق بدواو، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009-2010 ، تهدف هذه الدراسة إلى كيفية استعمال وسائل الرقابة تماشيا مع طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل فترة وتبني الدولة الجزائرية سياسة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة حيث إستعمل الاستبيان كأداة لدراسة مع إتباع المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة مايلي:

- إن أنظمة الرقابة الداخلية لا تنحصر فقط في أعمال التحقق والتفتيش والتصحيح اللاحق لعملية الخطأ واكتشاف الخطأ مبكرا ومنع وقوعه وإنما يقتصر دورها على اكتشاف الأخطاء بعد وقوعها دون الحيلولة من وقوع هذه الأخطاء.
- إن أعمال الرقابة الخارجية على نشاطات البنوك تعتبر أعمالا مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية بالبنوك التي تمثل وسيلة إنذار مبكر ومساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي.
- الدور الذي يلعبه البنك المركزي في مراقبة مدى تطبيق البنوك التجارية لهذه القواعد والمعايير وذلك من خلال تطبيق آليات مختلفة لفرض هذه الرقابة الخارجية والمتمثلة أساسا في مراقبة محافظي الحسابات والرقابة الميدانية والمستندية بالإضافة إلى آليات الرقابة الداخلية .

تعليقنا على الدراسة: نرى أن هذه الدراسة ركزت على الرقابة ودورها في البنوك التجارية حيث أن الباحث تطرق إلى شتى أنواع الرقابة بالتفصيل كما أنه تطرق إلى متغير الرقابة المالية برغم من أن هذه الدراسة تشبه بحثنا بحيث أن الرقابة المالية تعتبر جزءا منه الا انها تختلف مع بحثنا الذي يهدف إلى توضيح دور الرقابة المالية خاصة وايضا اختلفت الدراسة في أداة البحث فنحن استعملنا أداة المقابلة والملاحظة (دراسة ميدانية).

2. **الدراسة الثانية:** جلاوي رشيد، الرقابة المصرفية ودورها في رفع أداء البنوك التجارية، 2010:

بعنوان الرقابة المصرفية ودورها في رفع أداء البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2010.

تناولت هذه الدراسة الإطار العام للبنوك التجارية و أهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة المصرفية بالإضافة إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية ثم تناولنا أداء البنوك بالاستعمال النظام التقييم المصرفي لخصت هذه الدراسة واقع الرقابة في الجزائر بمقارنة الإطار القانوني للرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر مع المبادئ الرقابية للجنة بازل.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها:

- أن الرقابة تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج يقصد التأكد والتحقق بأن هناك. توافق بين الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له.
- تمكن الرقابة على البنوك التجارية من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

إن الأجهزة الرقابية هي التي تساهم في ربط الأجزاء العمليات الإدارية مع بعضها البعض وغياب عملية الرقابية يؤدي إلى تفكيك عناصرها، فهي تطور التنظيم وتنشط الأداء في البنك لذا فإن نحتاج إلى مهارات عالية و خبرة كافية و أساليب متطورة للرفع من نشاط البنك وتحسينه.

إنه من الواضح أن هناك ضرورة ماسة وملحة لممارسة أنشطة الرقابة باستمرار وفي مختلف الأوقات والأزمنة.

تعليقنا على الدراسة: هذه الدراسة مشابهة لبحثنا حيث ركزت على الرقابة المصرفية ودورها في رفع أداء البنوك التجارية في الجزائر لكنها اختلفت عن بحثنا في أنها ركزت أكثر على مقررات لجنة بازل المصرفية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق في دراستنا للفصل الأول يتضح لنا ضرورة وجود الرقابة في البنوك التجارية إذ تعتبر دور فعال في تطوير الأنشطة البنكية وكفاءتها ومنه توصلنا إلى عدة نتائج منها العمل على وضع المعايير وتحديد الأهداف والخطط والسياسات والعمل على تحقيقها والوصل إليها، واكتشاف المخاطر وتحديد الانحرافات وأسبابها لاتخاذ إجراءات تصحيحية وتفاديها مستقبلا، وايضا حماية حقوق المودعين والمستثمرين لضمان كفاءة العمل البنكي حيث تعتبر رقابة القطاع البنكي هامة نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والمرقابة المالية للأجهزة تكون إما داخلية أو خارجية .

موضوع الرقابة المالية يتطلب دراسة كل من رقابة القروض والتسيير والصرف وغيرها.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد استعراضنا للجانب النظري لدراسة ماهية الرقابة المالية وعناصرها ومضمونها ومساهمتها في تحسين نشاط البنوك ألتجارية، أما في ما يخص الجانب التطبيقي تم اختيار البنك، الوطني الجزائري BNA وكالة البيض فقمنا بالإسقاط المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقابة المالية على البنك حيث حللنا مشكلة مساهمة هذه الرقابة في تحسين نشاط بنك تجاري محل الدراسة على البنك الوطني الجزائري لولاية البيض وهذا بغية الإجابة على الإشكالية التي تم طرحها مسبقا، وبهدف الوصول للإجابة على الإشكالية من الجانب التطبيقي قسمنا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري أما في المبحث الثاني تقييم مساهمة الرقابة المالية ش في تحسين نشاط البنك التجاري BNA محل الدراسة.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عامة حول البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وتعريفه ومهامه وبعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها .

المطلب الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 66/178 بتاريخ 13 جوان 1966. فهو أول بنك أنشئ على شكل شركة وطنية. حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي. فتمت إعادة هيكلته في 1982 بإنشاء بنك جديد متخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

إن القانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي. إن القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكام أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

- البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995
- في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14,600 مليار دينار جزائري إلى 41,600 مليار دينار جزائري.
- في أكتوبر 2018 ، انتقلت عاصمة BNA من 41.6 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار [1]
- البنك الوطني الجزائري لديه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، و17 مديرية جهوية للاستغلال 145 موزع آلي للأوراق النقدية 95 شباك آلي للبنك أكثر من 5000 موظف المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الالكترونية ، 214643 بطاقة بنكية، 2672056 حساب للزبائن.

ولقد ضم البنك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له والمتمثلة في:

- الجدول رقم(01/02) : البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري

الرقم	تاريخ الاندماج	اسم البنك	عدد الفروع
01	جويلية 1966	بنك التسليف العقاري الجزائريو التونسي	07
02	جويلية 1967	بنك التسليف الصناعي و التجاري	03
03	جانفي 1968	بنك باريس الوطني	133
04	جوان 1968	بنك باريس و هولندا	01
05	جويلية 1968	بنك الوطني للتجارة و الصناعة في افريقيا	06

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الرسمي للبنك الوطني

[1] www.bna.dz الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

الفرع الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري :

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات أي تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.
- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل عند حلول أجال الاستحقاق كذلك يصدر وصلات استحقاق وسندات وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية حاجيات التي يتطلبها نشاط معين.
- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان قصير ومتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف والتسليفات على البضائع.
- توفير وسائل الدفع الأزمة (توفير الصكوك بطاقات الدفع والسحب والاعتماد) ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هذه الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري.[1]

الفرع الثالث: فروع ومساهمات البنك

يمتلك البنك الوطني الجزائري شركات التابعة والمساهمة 27 مؤسسة منها 5 في الخارج مقسمة على النحوالتالي:

[1] www.bna.dz الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم(02/02) : فروع ومساهمات البنك الوطني الجزائري

فروع البنك الجزائري داخل الوطن	فروع البنك الوطني الجزائري خارج الوطن
1- صندوق ضمان الودائع البنكية	1- البنك الجزائري للتجارة الخارجية
2- معهد التكوين البنكي	2- بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة
3- شركة الخدمات و التجهيزات الأمنية	3- برنامج تمويل التجارة العربية
4- شركة النقد الألي و العلاقات الثقافية بين البنوك	4- الشركة الاسلامية لتطوير القطاع الخاص
5- الشركة الجزائرية للتأمين و الضمان الصادرات	5- شركة العربي للتجارة
6- شركة الجزائر للتسوية	6- الشركة العالمية للاتصالات المصرفية ما بين البنوك
7- شركة الاستثمار الفندقي	
8- المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا	
9- صندوق ضمان قروض الاستثمار	
10- مركز المقاصة البنكية المسبقة	
11- شركة ضمان القروض العقارية	
12- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة	
13- شركة الاستثمار المالي	
14- صندوق التضامن المتبادل للقروض المصغرة	
15- صندوق التضامن المتبادل للقروض المصغرة	
16- تعاضدية ضمان اخطار القروض	
17- الشركة الوطنية للاتمان الاجاري	
18- شركة الترقية العقارية	
19-شركة ما بين البنوك لتسيير و الخدمات العقارية	
20- الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الحياة (الجزائرية للحياة)	
21- شركة الخدمات البنكية	

المصدر: من اعداد الطالبات المساعدة من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.

الشكل رقم(01/02):الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

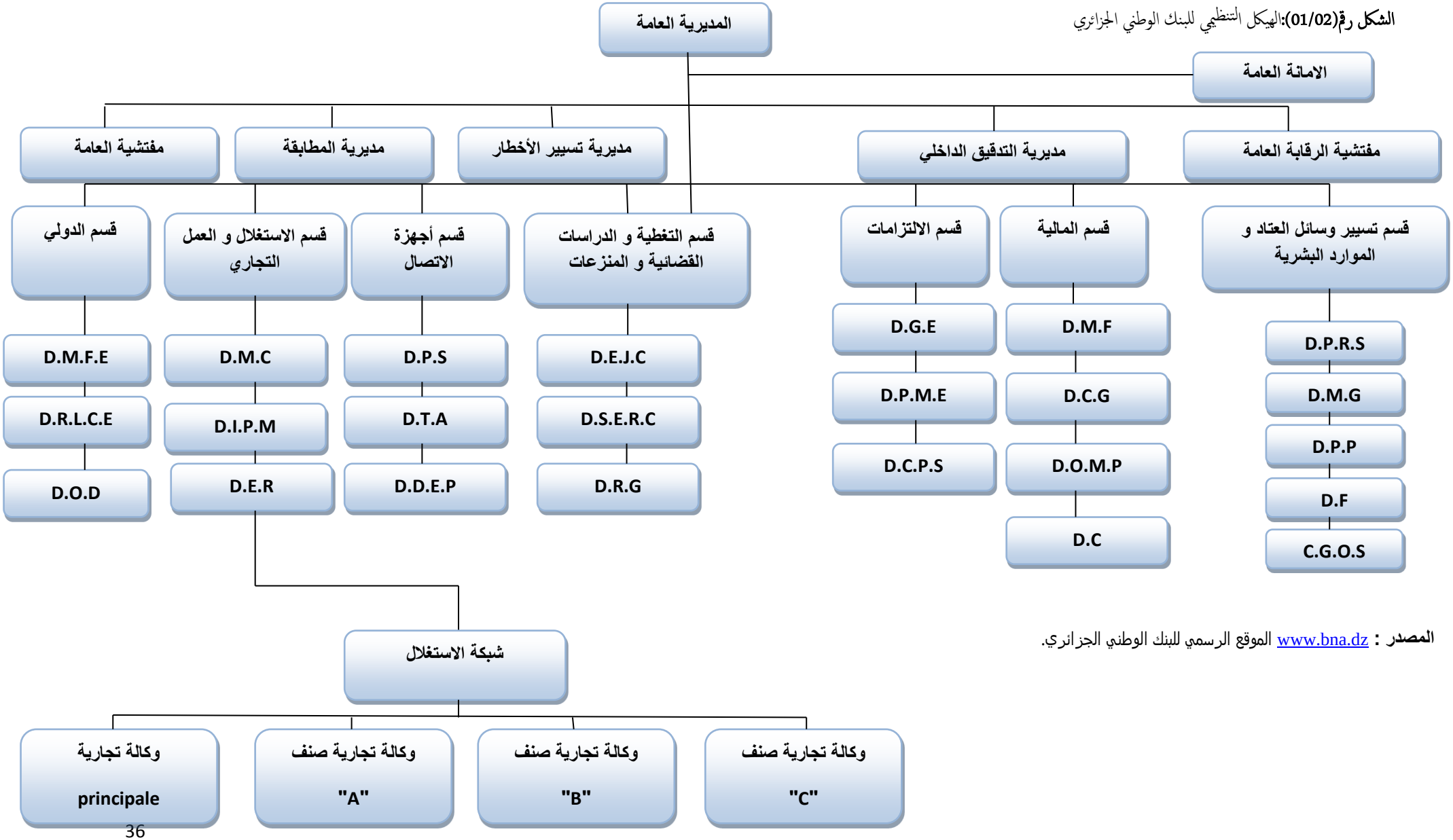

المصدر : www.bna.dz الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: دراسة البنك الوطني الجزائري ولاية البيض.

نظرا للمكانة الخاصة التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري باعتباره من أهم وأكبر البنوك التجارية في النظام الجزائري، حيث أنه يمثل شبكة من الوكالات تعمل على خدمة زبائنها وتلبية طلباتهم، ومنذ تأسيسه وضع لنفسه هدف إنشاء شبكة وكالات تكون بمستوى بنك وطني ودولي، كذا وكالة البيض من بذل جهد كبير من اجل تنمية هذه الشبكة، ولذلك سنتناول في هذا المطلب لمحة عن البنك الوطني الجزائري للوكالة البيض.

ودراستها من ناحية مبادئها وهيكلها التنظيمي وتقييم الرقابة المالية فيها.

بعد التطرق إلى دراسة شاملة للبنك الوطني الجزائري بصفة عامة سوف نتطرق لإحدى وكالته وهي وكالة البيض بشيء من التفصيل:[1]

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري لوكالة البيض

أنشئت وكالة البنك الوطني الجزائري سنة 1984 تقع الوكالة وسط مدينة البيض، تأخذ شكل قانوني شركة أسهم، حيث تتوسط جميع المرافق العمومية الأمر الذي جعلها قريبة من المواطن لتلبية حاجياته المالية، فهي تغطي احتياجات جميع البلديات القريبة من مدينة البيض. تضم الوكالة طاقة بشرية هامة تعمل على تحقيق أهداف البنك وتطوير أعماله، من أجل التكفل الجيد بالزبائن، يتكون الطاقم حاليا من خمسة عشرة (15) موظف أي من الدرجة الأولى، تصنف الوكالة ضمن الصنف (A) وهذا نظرا لأهميتها وقدم نشأتها بحكم حجم النشاطات والأعمال الذي تحققه، ولكونها تقع في مقر الولاية وتقوم هذه الوكالة بتزويد الوكالات الأخرى (B-C-D) بمختلف احتياجاتها من أموال وعملات أجنبية.

- عنوانها: رقم 06 شارع باي بوخبزة البيض
- رقم الهاتف: (049) 12.22.61
- رمز الوكالة :1210

الفرع الثاني: مبادئ الوكالة:

يقوم عمل وكالة البنك الوطني الجزائري البيض كونها مؤسسة تجارية على ثلاث مبادئ:

1. **مبدأ تحقيق السيولة:**

تعتبر السيولة عامل وثيق الصلة بالبنك التجاري، حيث تعني قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

2. **مبدأ الربحية:**

بعد معيار لكفاءة الإدارة المصرفية، حيث يقوم على تعظيم أرباح البنك من خلال زيادة إيراداته ولا يتحقق ذلك إلا باتساع معاملاته وزيادة نشاطاته، إلا أن هذا التوسع لا يكون على حساب مخاطر السيولة.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة -البيض-

3. مبدأ الأمان:

يقصد به أن يجعل البنك نفسه في مستوى أمان مقبول يحميه من المخاطر.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة البيض:

تعتبر الرقابة من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وبين دورها، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البيض.

الشكل رقم (02/02) الهيكل التنظيمي لوكالة BNA البيض:

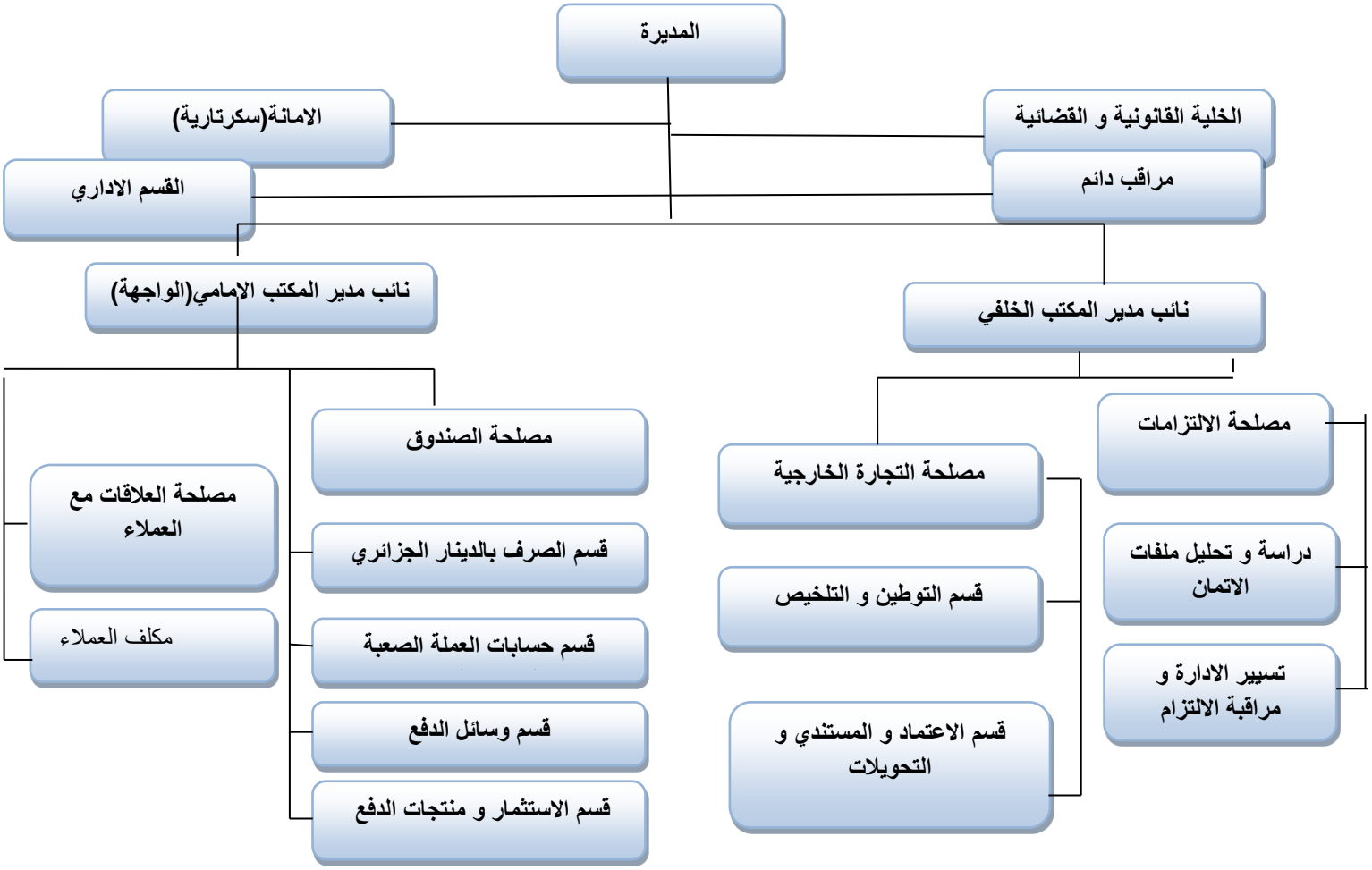

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة

الفرع الرابع: تقديم الهيكل التنظيمي من مهام ووظائف الخلايا والمصالح لوكالة BNA البيض:

1- مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة البيض، ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية الجهوية عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.

2- الخلايا تتجلى فيما يلي:

الخلية الإدارية: تقوم هذه المصلحة بتسيير الوسائل المادية والبشرية للوكالة كما تعد وتتابع الموازنات، إذ يمكن تلخيص الدور الذي تلعبه في كل من:

- الحرص على احترام قوانين العمل والتنظيم الداخلي المعمول بهما على مستوى البنك.
- السعي وراء تعميم الانضباط داخل الوكالة.
- إعداد المخطط السنوي للتوظيف زيادة على إعداد ومتابعة مخطط تكوين الموظفين وتسيير ملفات المستخدمين.

الخلية القانونية والقضائية: وهي مكلفة بتطبيق جل العمليات المتعلقة بجانب القانون والمنازعات الخاصة بعدم تسديد القروض أو أي منازعات يمكن أن تحدث بين البنك والزبائن.

3- **المصالح وهي كالآتي:**

مصلحة العلاقات مع العملاء : تتكون هذه المصلحة من مكلف عملاء.

مصلحة الصندوق: لديها الوظيفة الأساسية جلب الموارد عن طريق حجز ودائع النقد والمدفوعات والتحويل من حساب إلى حساب والحفاظ على حسابات العملاء، وإيصالات العملية التحقق من صرف النقود والفواتير وتنفيذ عدد من المهام الإدارية.

وتتفرع هذه المصلحة إلى أربعة أقسام وهي: (قسم الصراف بالدينار الجزائري قسم حسابات العملة الصعبة والصرف قسم وسائل الدفع قسم الاستثمار ومنتجات الدفع الالكتروني).

مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية(الاعتماد المستندي)

وتتفرع هذه المصلحة إلى قسمين وهي : (قسم التوطين والتخليص وقسم الاعتماد المستندي، والتحويلات)[1]

4- **مصلحة الالتزامات:** وهي مكلفة بعدة أعمال من بينها ما يلي:[1]

[1] مرجع سبق ذكره وثائق مقدمة من طرف الوكالة

- تسيير تقارير الموافقة على القروض ومتابعة استعمالها، وكذا جمع الضمانات المرتبطة بها.
- تحرير وإعداد عقود الكفالة في إطار تقارير الموافقة على القروض وكذا متابعة استلام.
- متابعة استقبال وتلقي عمولات الالتزامات الخاصة بالتوقيع، بالإضافة إلى تنفيذ كل العمليات المرتبطة بالقروض المرهونة والمضمونة.

المبحث الثاني: المنهجية المتبعة في تحصيل المعلومات

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة هي أساس هذه الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى المعلومات والنتائج وتحليل أسباب الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها حسب الفرضيات التي اقترحناها من أجل نفيها أو إثباتها وذلك من خلال تحديد الأدوات والتي هي:

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

إن مرحلة جمع البيانات تعتبر مرحلة جد مهمة وقد تؤثر على مسار البحث، وقد تختلف أدوات المستخدمة في الدراسة من موضوع إلى آخر تبعا لمشكلة الدراسة والمنهج المتبع وقد يستخدم الباحث أكثر من طريقة أو أداة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة، وهذا ما تم توضيحه في هذه الدراسة، بحيث تم الاعتماد على أداتين مهمتين في البحث العلمي وهما المقابلة بشكل أساسي مع مكلف الدراسات والموظفين، وتم تدعيمها بالملاحظة.

الفرع الأول: المقابلة

تعتبر استجواب شفوي وجه لوجه كمصدر أولي قمنا به لمعالجة الموضوع التي تعتبر كإضافة لدراسة وهي دراسة ملف الرقابة المالية وعلاقتها بتحسين نشاط البنك من خلال مقابلتنا مع مجموعة من الموظفين في البنك.[2]

وذلك لفهم النتائج وتبسيطها.

- **أسباب اختيار المقابلة:**

1- عدد الموظفين البنك صغير والذي يتراوح خمسة عشر موظف الذي ساهم في نجاح المقابلة مما سمح لنا مقابلة ثلاث موظفين من البنك (مكلف الدراسات، رئيسة مصلحة القروض، ورئيس مصلحة الصندوق).

2- ولأنها أكثر مصداقية من الاستبيان خاصة المقابلة الحرة في ما يخص الموضوع (لإمكانية شرح الأسئلة وتوضيح الأمور المطلوبة.

3- ومن أكثر الوسائل الفعالة في الحصول على المعلومات الضرورية. وهي ليست بسيطة بل هي مقابلة فنية صعبة ويستعملها الكثير من الباحثين في دراساتهم.

---

[1] مرجع سبق ذكره وثائق مقدمة من طرف الوكالة

[2] مهداوي عبد الحفيظ، البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض، تربص ميداني حول الرقابة المالية على البنوك التجارية،البيض،2023/05/15،(مقابلةشخصية).

الفرع الثاني: الملاحظة

وتعتبر الملاحظة من أهم الأدوات لأنها ترافق الباحث مع أدوات البحث الأخرى طيلة مراحل الدراسة، ومن خلالها يلاحظ سير عمل البنك، والتي على أساسها يسجل خصائص الظاهرة المدروسة (عملية الرقابة المالية) لإيجاد ملاحظات تخص الموضوع محل الدراسة وتخدم أهدافه.

فهي عبارة عن معلومات بسيطة التي إكتسبناها من خلال تواجدنا في فترة الدراسة مع الموظفين قبل وبعد وأثناء إجراء فترات المقابلة كانت مكملة وداعمة للمقابلة.

المطلب الثاني: حدود والمنهج المستخدم

تمثلت الحدود والمنهج المستخدمة :[1]

الفرع الأول: حدود الدراسة

1- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للبحث في المكان الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة الميدانية، ودراستنا الحالية أجريت في البنك الوطني الجزائري وكالة البيض.

2- **الحدود الزمنية:** بعد اختيارنا لميدان الدراسة قمنا ببدء في إجراء الدراسة الميدانية والتي كانت مدتها خمسة عشر يوما وكانت في أيام معينة من 16أفريل إلى 14 ماي 2023.

الفرع الثاني: المنهج المستخدم محل الدراسة

حتى لا تبقى الدراسة نظرية تم إسقاط الدراسة في شقها التطبيقي على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة البيض-

المبحث الثالث: تقييم دور الرقابة المالية في تطوير كفاءة البنك محل الدراسة.

بعدما تطرقنا للرقابة المالية على البنوك نظريا سوف نتطرق إلى كيفية دراستها تطبيقيا: [2]

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج المقابلة

من خلال ما قمنا به من تقديم أسئلة المقابلة وتطبيق إجراءات الدراسة تحصلنا على النتائج الآتية:

المحور الأول: يتمحور حول آلية عمل الرقابة المالية في الوكالة.

- ما هي الجهة المسؤولة عن الرقابة المالية؟ والعناصر المتكفلة بها؟

[1] مرجع سبق ذكره وثائق مقدمة من طرف الوكالة.
[2] مرجع سبق ذكره وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

1- قسم الرقابة.

2- المفتشية الجهوية.

3- المديرية الجهوية.

عندما نتكلم عن قسم الرقابة المالية في الوكالة هي موجودة في الهيكل التنظيمي ولكن غير مطبقة في البنك بحيث في البنك كل شخص مسؤول عن نفسه ويقصد بها رقابة ذاتية دون تدخل أحد في الوكالة فهي تتركز في المديرية الجهوية بولاية سعيدة.

- ما هي أدوات الرقابة المالية المستخدمة؟

✓ الوكالة لديها أداتين من الرقابة لها رقابة عن طريق الوثائق، ورقابة عن بعد:[1]

1- الرقابة عن طريق الوثائق:

لما البنك يقوم بأداء خدمة يجمع الوثائق ثم يرسلها للمديرية العامة لتقوم بفحصها وهذه الوثائق تتم عن طريق إجراءات وفق معايير قانونية مثلا:

✓ وثائق القروض.

✓ وإذا اكتشفت المديرية أخطاء تخبر البنك عن هذه الأخطاء عبر الإيميل لتصحيح الخطأ.

2- الرقابة عن بعد:

تكون هذه الرقابة عن طريق نظام المعلومات مع التبريرات (les justification) عن طريق نظام المعلومات يوجد طريقتين:

- **الطريقة الأولى** : تكون طريقة آلية (عادية) أي بالتحويل
- **الطريقة الثانية:** تكون طريقة في حالة استثنائية ويجب أن تكون بوجود مبرر ولا تتم إلا بوجوده.
- **ما هي أنواع الرقابة المالية المتبعة في الوكالة ؟**

✓ أنواع الرقابة المالية المتبعة في الوكالة:

يوجد 3 أنواع من الرقابة المتبعة في الوكالة وهي تتمثل في:

1- **رقابة يومية:** تتم عن طريق الوثائق وعن بعد وتكون يوميا (يتم مراقبة أنشطة البنك يوميا).

2- **رقابة دورية أو شهرية أو فصلية:** تتم عن طريق القوائم المالية (les états).

البنك يقوم بإرسال نسخة من هذه القوائم إلى:

[1] مرجع سبق ذكره وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

- نسخة إلى المديرية الجهوية للبنك.
- نسخة إلى المفتشية الجهوية للبنك.
- نسخة إلى المديرية العامة.

فإذا يوجد أخطاء بهذه القوائم تقدم المديرية العامة ملاحظات عن هذه القوائم.

3- **رقابة خارجية حقيقية البنك المركزي**: وتتم عن طريق اللجنة البنكية (la commission bancaire)

تراقب على الفور في الحين sur place أو لآخر horse place وتطلب اللجنة البنكية جميع الوثائق كاملة من البنوك وتتلقى الشكاوي من البنوك.[1]

ما هي المهام التي يقوم بها المراقب ؟

- المهام التي يقوم بها المراقب تتمثل في:

- التحقق من البيانات والسجلات والأرصدة النقدية وتحليلها؛
- أمر مراقبة الحسابات) ضريبة، عمولة ..... الخ)
- مراقبة العمليات التعويض عن بعد؛
- إعداد تقارير الرقابة على مستوى الوكالة؛
- رقابة وأمن على العمليات الشبكات البنكية؛
- تقارير التجارة الخارجية؛
- رقابة التزام المدير بالوظائف التنظيمية المتعلقة بالإبلاغ عن حوادث الدفع وتسجيل الشيكات والإبلاغ عنها؛
- تنفيذ المهام المستقرة والرقابة المحاسبية والرصد على مستوى الوكالات؛
- مراقبة المراجعات السنوية لجميع الحسابات غير الحركية؛

ما هو هدف الرقابة المالية ؟

[1] مرجع سابق معلومات وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

- تهدف الرقابة المالية محل الدراسة إلى:

- الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك؛
- تساهم في منع الخطأ والغش؛
- تحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين؛

ما هي الإجراءات المتبعة لعملية الرقابة المالية؟

أولا: تحديد أهداف البنك ووضع معاييره اللازمة ثم مقارنة النتائج البنك المتحققة مع المعايير المرسومة ثم تستخرج الاختلافات والفروق ونتعرف على أسبابها وآخر إجراء تصحيح الأخطاء ومتابعة سير التنفيذ.

1. تقييم مواضيع الرقابة المالية في البنك محل الدراسة.

كيف يتم تقييم الرقابة المالية على القروض؟

إن البنك يرتكز على خطوات قانونية وأساسية المتبعة كما يلي:

إن هذه العملية تكون مبدئيا عن طريق محاولة البنك جمع المعلومات الخاصة بالعميل وذلك عن طريق الإطلاع حسابات العميل لدى البنك والبنوك الأخرى وكذا وضعيته وسمعته المالية، يحاول البنك التأكد من صحة الوثائق ونوع الضمانات المقدمة من طرف مدير الوكالة ورئيسة مصلحة القروض، وكذا مدى قدرة المشروع على تحقيق الأهداف المرجوة، حتى يضمن البنك عدم الوقوع في مخاطر عدم التسديد من طرف المقترض.

يجب أن يكون للعميل الذي سيمنح له القرض (salarie) ذو راتب لما يقدم المقترض الوثائق الكاملة المطلوبة لمنح القرض للوكالة المعلومات الشخصية، وثائق راتبه (les fiche de pay) عندما يتقدم المقترض بوثائقه المطلوبة منه. تقوم الوكالة طلب من (LA CNAS) بملاحظة هذه الوثائق

(consultation) إذا كانت صحيحة أم لا.

بطلبه من الوكالة منحه القرض سواء كان عقاري أو استهلاكي. مثلا تهيئة منزل أجهزة كهرومنزلية أو أثاث، سيارة وغيرها تبعث مسائلة إلى الوكالة العقارية يعني مرفوضة أو مقبولة.

ثانيا: إذا خالف هذا المقترض يقوم البنك بمتابعة (suivi) لمنح القرض لتسديد ما هو دين عليه فيرسل البنك له إنذار (convocation) بعد ذلك يرسل له إعذار (excuse)، ثم ثبوت إنذار عن طريق محضر قضائي. [1]

فيقوم بعملية حجز من ممتلكاته قدر المبلغ أو قيمة القرض الممنوح له ثم يقوم البنك ببيعها عن طريق المزاد العلني تسمى هذه العملية mise en jour (garanti).

[1] مرجع سابق وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

- **كيف يتم تقييم الرقابة على التسيير ؟**

إن رقابة على التسيير (management control) التي يتعدى معناها مفهوم التحقق والفحص (verifier) إلى التحكم في التسيير (maitriser la gestion). إن مسيرون الوكالة يراقبون و يتأكدون من مسار العمليات البنك وتصحيح النشاطات والأعمال التي سبق وقام بها البنك وكذلك الموارد التي تم الحصول عليها يجب استخدامها بكفاءة وفعالية واستغلالها الأمثل بعقلانية وبطريقة فعالة سواء كانت موارد مالية أو بشرية هذا مما يؤدي على تحسين نشاط البنك ومن أجل تحقيق أهداف الوكالة والتنفيذ المحكم والجيد للإستراتيجيات التأثير على سلوكيات مورد (بشري يجب ضمان الانسجام بين

الإستراتيجية والأعمال اليومية في الوكالة.

ولبقاء الوكالة ونموها يجب ضمان المردودية أي ضمان الأداء وقيادته من خلال استخدام بعض النسب المالية البسيطة التي توضح وضعية المالية للمؤسسة من أجل تحقيق أهداف تنظيمية.

فبسبب النشاط الذي تقوم به البنوك يجعلها تلتزم بالعديد من الواجبات والالتزامات من خلال التزامها بالتسيير الجيد للنشاط البنكي كرقابة القوائم المالية وغيرها واحترامها لمقاييس التسيير الموجهة لضمان السيولة والملائمة وتوازن التركيبة المالية ويجب أن تكون رقابة صارمة وفعالة على التسيير ، فإذا وقعت مخالفات على قواعد التسيير تتدخل اللجنة المصرفية (la commission bancaire) بإصدار عقوبات مناسبة.

فرقابة السيولة تتم على مستوى مصلحة الصندوق ومكلف العملاء تسمى هذه الرقابة برقابة إدارة التدفقات المالية (جلب السيولة) أو عن طريق المقاصة المالية بالدرجة الأولى أيضا الرقابة عن طريق الخزينة العمومية وعن طريق CCP، وتقوم على التنبؤ بحجم وتوقيت هذه التدفقات والكشف والإطلاع على الرصيد النقدي وهو ما يسمح بذلك عن اتخاذ الإجراءات لمواجهته أما قاعدة الملاءة تخص ضمان قدرة البنك على وفاء بالتزاماته.[1]

وأخطر سبب يؤدي بالبنك في هذه الرقابة هو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة المتمثلة أساسا في الودائع، لتغطية التدفقات النقدية الخارجة لغرض تلبية احتياجات المودعين ولمواجهة هذا الموقف يجب

على إدارة التدفقات النقدية يسمح لها بمواجهة العجز النقدي، ولإدارة هذه التدفقات النقدية يجب التقيد بالآتي:

- تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- التنبؤ بحجم وتوقيت تلك التدفقات.
- تقييم الإجراءات البديلة التي يمكن استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع.

كيف يتم تقييم الرقابة على الصرف؟

[1] مرج سابق الوثائق المقدمة من طرف الوكالة .

تتم الرقابة على الصرف عن طريق وثائق قانونية لعملية تبادل العملة الوطنية بالعملة الصعبة أيضا معرفة حجم قيمة العملة الصعبة وأن تكون بالحد الأدنى مثل، جواز السفر نعتبر أن الحائز على العملة الصعبة يجب أن تتوفر فيه شروط (لديه الحق في التبادل change وتسمح له الفرصة الحصول عليها مرة واحدة في السنة).

- **كيف يتم تقييم تقرير رقابة الأعمال اليومية والشهرية؟**

تقييم تقرير عمليات الرقابة اليومية والشهرية المالية في البنك[1]:

تعرض الوظائف والأنشطة التي يقوم بها البنك في مجموعة من التقارير المالية ويترتب على تنفيذها من نتائج وحقوق للبنك وحقوق للغير، وعندما نتكلم عن التقارير المالية التي نقصد بها مجموعة من الملخصات والحسابات المصدرة خلال فترات دورية (يومية أو شهرية أو سنوية) حسب الأحوال تتضمن بيانات ومعلومات وإيضاحات تساعد المستويات الإدارية داخل البنك وكذلك الأطراف الخارجية مثل الجهة الوصية المستثمرين المقرضين والمقترضين وفي نفس الوقت إعطاء نتيجة تقييم الأنشطة المختلفة للبنك، ولأهمية ذلك في المراقبة المحاسبية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة وتحسين نشاط البنك. فإن مراقبة هذه الوثائق الخاصة بالتقارير المالية مصممة ومفصلة في قانون البنك.

وبناء على المعلومات والوثائق المتحصل عليها من طرف مكلف الدراسات المتخصصة في رقابة الإجرائية اليومية، والشهرية التي يقوم بها نشاط البنك والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(03/02): تقرير يوضح رقابة الأعمال اليومية من الدرجة الأولى (مستوى الوكالة) لسنة 2023

[1] مرج سبق ذكره الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

الرقم	المصالح	المسؤول	الاسبوع الاول	السبوع الثاني	الاسبوع الثالث	الاسبوع الرابع	عدد الايام/الشهر	النسبة الحقيقية للأيام	تعليقات رقابة الاعمال اليومية
			عدد الايام	عدد الايام	عدد الايام	عدد الايام			
01	مصلحة الصندوق	رئيس مصلحة الصندوق أو نائب المدير	5 100%	5 100%	5 %100	5 %100	20	100%	التحقق من وثائق محاسبية و المتابعة اليومية
02	مصلحة الامانة و الالتزام	نائب المدير	5 %100	5 %100	5 %100	5 %100	20	100%	متابعة فتح الملف متابعة يومية
03	مصلحة التجارة الخارجية	مدير الخدمات الخارجية و مدير الوكالة	5 %100	5 %100	5 %100	5 %100	20	100%	متابعة يومية لكل عملية
04	مصلحة القروض	مدير الخدمات الخارجية و الوكالة	0	0	0	0	0	0	لا اثار
			0% 5 100%	0% 5 100%	0% 5 100%	0% 5 100%	20	100%	متابعة يومية للملفات
05	مصلحة	رئيس القسم	5 %100	5 %100	5 %100	5 %100	20	100%	متابعة يومية

المصدر: من اعداد الطالبات استنادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح تقرير حول عملية الرقابة على الأعمال الجارية اليومية بحيث تلاحظ : يعني كل يوم تتم عمليات الرقابة أسبوع (5) ايام على 5 أيام ينتهي بإيجاب بنسبة تقدر 100% من عدد الأيام في كل المصالح، وفرضا إذا كان نائب مدير غائب لمدة يومين (لا) تكون رقابة لمدة يومين) تكون 2 على 5 أي نسبة 20%، وذلك بمتابعة كل مسؤول بالمصلحة الخاص بها.

- **مصلحة الصندوق** : تحت مسؤولية رئيس مصلحة الصندوق التحقق من وثائق محاسبية والإحصائية للحسابات كالتحويلات الصكوك ومعالجة الشيكات والكمبيالات الأوراق التجارية في المقاصة الآلية والمتابعة حسابات السيولة بالدينار والنقد الأجنبي (الخزينة (cop)، فحص كل البطاقات بقانونها السري. مصلحة الالتزام تحت مسؤولية رئيس مصلحة الالتزامات المدير متابعة فتح الملفات اليومية وفحصها و إطلاع على حسابات الزبائن، وفحص ملفات الشركات (مصلحة التجارة الخارجية تحت مسؤولية مدير الخدمات الخارجية ومدير الوكالة متابعة يومية لكل العمليات مرتبطة بالسحب) مدفوعات والتحويلات حسابات معاشات فحص عناوين الاستيراد و التصدير ولحساب الدولة.
- **مصلحة القروض:** تحت مسؤولية مدير الخدمات الخارجية ومدير الوكالة متابعة يومية لكل العمليات و الملفات الخاصة بالفرض رقابة الحسابات المشكوك في تحصيلها .

- **مصلحة الإدارة** : تحت مسؤولية رئيس القسم ونائب المدير متابعة يومية لكل القوائم المالية، التحقق من تسجيل العمليات في الأقسام المناسبة في نظام المعلومات، ضمان حسن سير الضوابط المدمجة في نظام المعلومات، التحقق من التشغيل اليومي للجنة البريد.[1]

الجدول رقم (04/02): تقرير يوضح رقابة الاعمال الشهرية من الدرجة الاولى (مستوى الوكالة)لشهر أفريل 2023

الرقم	**المسؤول**	الرقابة الاخيرة انجزت في :	فحص الرقابة المنجزة في :	التعليقات رقابة الاعمال الشهرية
01	نائب المدير	**2023/03/31**	**2023/04/30**	**يتم فحص كل استخدام من قبل نائب المدير نهاية كل شهر**
02	أمين الصندوق و مدير محفظة	**2023/03/31**	**2023/04/30**	-
03	**مدير الخدمات الخارجية**	**2023/03/31**	**2023/04/30**	**فحص كل ملف مسجل**
04	**رئيس مصلحة القروض**	**2023/03/31**	**2023/04/30**	**مراقبة و متابعة كل عملية مسجلة**
05	**مدير الوكالة و نائب المدير**	**2023/03/31**	**2023/04/30**	**فحص قبل 20 على الأقل**

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول تقييم الرقابة الشهرية المسجلة من 31/03/2023إلى 30/04/2023 وتتم رقابة الأعمال الشهرية بفحصها عن طريق مجموعة من موظفين البنك.

- **مصلحة الصندوق** : تحت مسؤولية نائب المدير بفحص كل استخدام تعلق بعملية الصرف في العملية اليومية مراجعة الحسابات الداخلية وحسابات التحويل، التحقق من حسابات المصروفات والإيرادات.
- **مصلحة الالتزام**: تحت مسؤولية أمين الصندوق ومدير المحفظة التحقق من تسوية الحسابات خارج الميزانية.
- **مصلحة التجارة الخارجية**: تحت مسؤولية الخدمات الخارجية فحص كل ملف مسجل، تتبع التحويلات المستندية والتحويلات مجانية، التحقق من الأداء الجيد للأدلة والتسجيل.
- **مصلحة القروض:** تحت مسؤولية رئيس مصلحة القروض يتم مراقبة ومتابعة كل عملية مسجلة ومراقبة إرسال الملفات إلى صندوق الضمان وفقا للإجراءات المعمول بها.

[1] مرجع سبقwww.bna.dz الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

- **مصلحة الإدارة:** تحت مسؤولية المدير ونائب المدير يتم فحص القوائم، التحقق من إنشاء التقارير المالية وشبه المالية رقابة ميزانية البنك التحقق من السجلات التنظيمية تذكير بسرية رمز وصول المستخدم إلى نظام المعلومات، التحقق من الحفاظ الجيد على الأرشيف والتحقق من تطبيق النصوص التنظيمية من قبل جميع خدمات الوكالة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة

استطيع أن أجسد رأي الشخصي من خلال هذه المقابلة التي واجهت العديد من الموظفين وإطارات البنك واستطلاعي على المواقع حول ما يخص كل ما يتعلق بعناصر الرقابة المالية ومضمونها وتقييمها.

- استنتج أن رقابة المالية في البنك محل الدراسة ليست رقابة حقيقية بل هي مجرد توجيه فقط داخل البنك. في فترة وجودي في البنك من الساعة 9:00 صباحا إلى الساعة 14:30 زوالا عن كيفية مسار عمل الرقابة في اليوم.
- لاحظت أن كل مسؤول وكل موظف في البنك يلاحظ وثائقه نفسه بنفسه وذلك الإطلاع ومراجعة ومتابعة العديد من المرات لهذه الوثائق خشية الوقوع في أخطاء التي تؤدي بهم إلى الهلاك.
- الإجراءات المتبعة محل الدراسة استنادا إلى الجانب النظري لا وجود اختلاف بينهما.
- الهدف من رقابة على القروض هو التحقق من نوعية وحجم القرض التي تمنحها البنوك. الهدف من رقابة على الصرف هو تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، والتحقق من ضمان سعر الصرف.
- الهدف من الرقابة على التسيير هو تحقيق السير الحسن للبنوك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وحماية حقوق زبائنها وفق الإستراتيجية المحددة. نستنتج من خلال التقييم التقرير المعروض في الجداول المتعلق برقابة الأعمال اليومية:

يجب على البنك وضع نظام ملائم لرقابة الأعمال المالية وإعداد التقارير عنها وكيف يؤثر تغيير صورة مخاطرة البنك على حاجة رأس المال، كما لابد للإدارة العليا أو مجلس الإدارة أن يحصل على التقارير الدورية بشكل منتظم.

خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل أن نسقط جانب من الجزء النظري على الدراسة الميدانية، مستعينين بذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات حيث تم إعطاء بطاقة حول البنك الوطني الجزائري من نشأة وتعريف وظائف، والهيكل التنظيمي ثم بعدها تم تطبيق موضوع الرقابة وكيفية سيرها مع توضيحها بتقارير اليومية والشهرية ومنه أوضحت نتائج هذه الدراسة الميدانية مجموعة من النقاط تمثلت في التأكد من سلامة العمليات التي يقوم بها البنك من الناحية القانونية والتنظيمية المفروضة عليها وحماية المصلحة العامة من خلال حماية الدائنين والمودعين وايضا التعرف على مواطن الخطأ أو الإهمال ومصادر الانحراف من البنك وتصحيحها عن طريق توجيه والإرشاد من المديرية الجهوية واتخاذ الإجراءات الوقاية من وقوع البنك في مصائب مالية التي تؤدي إلى إحداث اثر سلبي، وأخيرا التأكد من سلامة الوضع المالي وذلك من خلال التحقق من الكفاية المالية وضمان السيولة اللازمة ومدى قدرة البنك هذه البنوك على الوفاء بالتزاماتها.

خـاتـمـة

الخاتمة:

نتيجة كل ما تطرقنا له في هذه المذكرة أدركنا الدور الحقيقي الذي تلعبه البنوك التجارية والأهمية البالغة التي تكتسبها في تشريعات الدول باعتبارها القاعدة الأساسية للتنظيم البنكي، ومن خلال الأنشطة التي تقوم بها قد يتخللها العديد من المخاطر والهزات المالية، فبواسطة مختلف الأدوات والأجهزة الرقابية كالرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وكذلك رقابة البنك المركزي تسمح بالكشف عن الأخطاء المرتكبة وأعمال الغش والاختلاس، وهو ما يتطلب وجود إجراءات ورقابة فعالة من أجل التسيير المحكم والتقليل من هذه المخاطر على نشاط البنك ، وذلك للوصول إلى الأداء الجيد والثقة في مختلف المعاملات البنكية المالية .اختبار صحة الفرضيات :

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: من المتوقع أن تكون للرقابة المالية تأثير ايجابي على نشاط البنك لأنها تخفض من نسبة الأخطاء والغش فهي تهدف إلى وقاية البنوك التجارية من الوقوع في المصاعب والأخطاء فهي بدورها تؤثر إيجابيا على نشاط البنك وذلك بتنفيذها الفعال المحكم والصارم على النظام البنكي،الفرضية صحيحة استنادا من الفصل الاول المبحث الثاني المطلب الثالث.

الفرضية الثانية: نشاط البنك التجاري والرقابة متلازمان لا يمكن إنجاز نشاط البنك دون الرقابة المالية.

إن تزايد عمليات البنك التجاري وتشعبها وتداخلها يقتضي وجود نظام رقابة محكم وفعال يؤكد سلامة ودقة هذه العمليات وصحة قيدها، فلا يستمر نشاط البنك بدون عملية الرقابة، الفرضية صحيحة استنادا من الفصل الأول المبحث الثاني والذي ينص حول الاستراتيجية المطبقة في الرقابة المالية من طرف البنك.

الفرضية الثالثة: استنادا من الجانب النظري نقول أن الرقابة تمنع حدوث الغش والتزوير والاختلاس والأخطاء واكتشافها إذا ما ارتكبت فور حدوثها وهذا يساهم في تحسين النشاط التجاري.

تساهم الرقابة المالية التي يمارسها البنك التجاري (البنك الوطني الجزائري BNA) في تحديد وتشخيص واكتشاف المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك والوقوف على سلامتها ومركزها المالي وعدم تعرض النظام البنكي إلى مشاكل ناتجة عن تعثرها وضعف أدائها واتخاذ الأفعال التصحيحية المطلوبة والتي تؤدي إلى بناء نظام بنكي سليم وكفء الفرضية صحيحة بناء عن ذلك من الفصل الثاني المبحث الثالث والذي ينص تقييم مساهمة عملية الرقابة المالية في البنك.

نتائج الدراسة :من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها في نقاط التالية :

- يمكننا القول أن البنوك التجارية كوسيط مالي تمثل أهم السمات الأساسية لأداء الأعمال المالية مابين الجهات القائمة -تكمن أهمية الرقابة المالية في البنوك بما تؤديه من دور فعال في تحقيق الجودة البنكية ومهارة الموظفين وكفاءة التقدير .

- إن الرقابة تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج يقصد التأكد والتحقق بأن هناك توافق بين الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له .تمكن الرقابة المالية على البنوك التجارية من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع و بتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز البنكي.
- إن الأجهزة الرقابية هي التي تساهم في ربط أجزاء العمليات الإدارية مع بعضها البعض وغياب عملية الرقابية يؤدي إلى تفكيك عناصرها فهي تطور التنظيم وتنشط الأداء في البنك لذا نحتاج إلى مهارات عالية و خبرة كافية وأساليب متطورة للرفع من نشاط البنك و تحسينه.
- إنه من الواضح أن هناك ضرورة ماسة وملحة لممارسة أنشطة الرقابة المالية باستمرار وفي مختلف الأوقات والأزمنة .
- الرقابة بمثابة الجهاز العصبي لجسم الإنسان لأنها تحرص وتسهر على سلامة كل خلية من خلايا التنظيم الذي تشرف على متابعته داخل البنك

الاقتراحات : على ضوء هذه الدراسة ارتأينا ضرورة تقديم الاقتراحات التالية:

- العمل على تضمين تقرير التفتيش النهائي الذي يعد الرقابة المالية كافة العناصر الإيجابية والسلبية التي تقيس عن تطبيق نظام التقييم وتأثيراتها على عملية الرقابة المالية.
- وجوب تكثيف العمليات الرقابية على البنوك التجارية من طرف الأجهزة المستقلة وإعطائها نوع من الاستقلالية الحقيقية، وعدم تدخل في الأعمال التي تقوم بها .

آفاق الدراسة : بعد تحليلنا لهذا البحث واستخلاص النتائج السابقة، نشير أن هناك نقاط في دراستنا تستحق الدراسة والتوضيح بشكل أعمق وبكثير من التحليل، وعليه نقترح بعض المواضع التي تصب في نفس سياق دراستنا.

- دور الرقابة المالية في دعم أداء البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل.
- دور الرقابة المالية في مكافحة الأموال غير المشروعة .
- فعالية رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجاري وفق معايير دولية
- الرقابة الوقائية وأثرها في تفعيل النظام البنكي.

المـراجـع

I. الكتب :

1. أحمد زهير النامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.
2. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **ادارة البنوك التجارية**، دار عبداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016.
3. أكرم ابراهيم حماد، **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**، جمينة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
4. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، مصر، 2009.
5. بسام عوض عبد الرحيم عباسرة، **الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن،2010.
6. حمدي سليمان سحيمان قبيلان، **الرقابة المالية والادارية على الاجهزة الحكومية**، مكتب الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 1998.
7. سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
8. سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات وادارة النقود والبنوك في اطار عالمية القرن الحادي و العشرين الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الخالرجية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،2006.
9. شقيري نوري موسى، **اداراة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
10. صلاح الدين حسن السيسي،**الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2011.
11. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود و البنوك**،مؤسسة شباب الجامعي،مصر، 2003.
12. طارق الساطي، **الرقابة المالية الخارجية العلية**، ديوان المحاسبة، الامارات المتحدة العربية، 1982.
13. طاهر الطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
14. عاطف جابر عبد الرحيم، **تنظيم وادارة البنوك**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2008.
15. عبد الفتاح محمد الحسن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي**، الدار الجامعية،مصر،2004.
16. عبد المطلب عبد الحميد، **الاصلاح المصرفي ومقرارات بازل3** ، الدار الجامعية، عمان، الأردن،2013
17. عوف محمود الكفراوي، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، مطبعة الانتصار، مصر،1998.
18. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
19. محمد مصطفى السنهوري، **ادارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013.
20. محمود حميدات، **المدخل للتحليل النقدي**، يوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون. الجزائر،2000.
21. منير ابراهيم الهندي، **ادارة المنشات المالية والأسواق المالية**، توزيع المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
22. منير نوري، **التسيير العالي و الاتصالات الادارية المفاهيم والتطبيقات**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2015.

II. الرسائل والأطروحات:

الدكتوراه:

1. ليندة بلحارت، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، تاريخ لا يوجد.

رسائل ماجستير:

2. أحلام محيي، **تقسيم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
3. أحلام موسى مبارك، **آلية رقابة البنك المركزي على البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004_2005،
4. أحمد مانع صنيهيت شرار المطيري **مدى فاعلية اجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012،
5. إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
6. بهون علي عبد الحفيظ، **خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية**، مذكرة استكمال من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013-2014،
7. توفيق زمان، **فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006.
8. جمال فالح على الدليمي، **الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
9. حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.
10. شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون أعمال،كلية الحقوق بدواو،جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009_2010.

11. قارون أحمد، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

12. مبارك محمد الدوسري، **تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت**،رسالة مقدمة للحصول شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011.

13. ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.

14. جمال فالح، علي الديلمي، **الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة من باب الإيرادات** أطروحة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2010/2009.

15. مبارك محمد الدوسري، **تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة بدولة الكويت**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011/2010.

16. ميرفت علي كمال،**الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق المعايير الدولية بازل2**، دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،2007.

III. الملتقيات والمداخلات:

1. داود إبراهيم، **البعد الرقابي للأموال من المنظور الأخلاقي الإسلامي ملتقى الاقتصاد الإسلامي**: الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية (الجزائر) . 23 - 24 فيفري 2011.

2. فارس مستور، **الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، مداخلة في الندوة العلمية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية" جامعة سطيف، الأيام 18_19_29 أفريل 2010.

IV. المؤتمرات:

1. صرامة عبد الوحيد ، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات، جامعة ورقلة (الجزائر) 8-9 مارس 2005.

V. الملتقيات والمداخلات:

1. داود إبراهيم، **البعد الرقابي للأموال من المنظور الأخلاقي الإسلامي ملتقى الاقتصاد الإسلامي**: الواقع... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية (الجزائر) . 23 - 24 فيفري 2011.

2. فارس مستور، **الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، مداخلة في الندوة العلمية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية" جامعة سطيف، الأيام 18_19_29 أفريل 2010.

VI. المؤتمرات:

1. صرامة عبد الوحيد ، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز المنظمات والحكومات، جامعة ورقلة (الجزائر) 8-9 مارس 2005.

VII. المجلات:

1. رجراج وهيبة ، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي تنظيمها**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر العدد : 05 2014

VIII. الجرائد الرسمية والنصوص التنظيمية والتشريعية:

1. .البنك المركزي ، **النظام رقم /08/04 المؤرخة بتاريخ 23/12/2008** المتعلقة برأسمال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، بتاريخ 24/12/2008 ، جريدة رسمية رقم 72.

IX. المواقع الإلكترونية:

1. دليل لرقابة المالية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية (أرابوساي)،الموقع الالكتروني:

http://www.arabosai.org/uplod/rapprot/rapport_39_ar.pdf تاريخ الاطلاع:2023/04/24 على ساعة 14:57

2. **www.bna.dz** الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري.

X. المراجع الأجنبية

1. Ihab ghari neden, **Extent of Applying hasal 2 standars on the Syrian private bank sector**, Doctorate of ahylosophy (Finance of banking science), 201

الملاحق

- الملحق 01: صورة أمامية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض.

الملحق 02: تطبيق الخاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض.

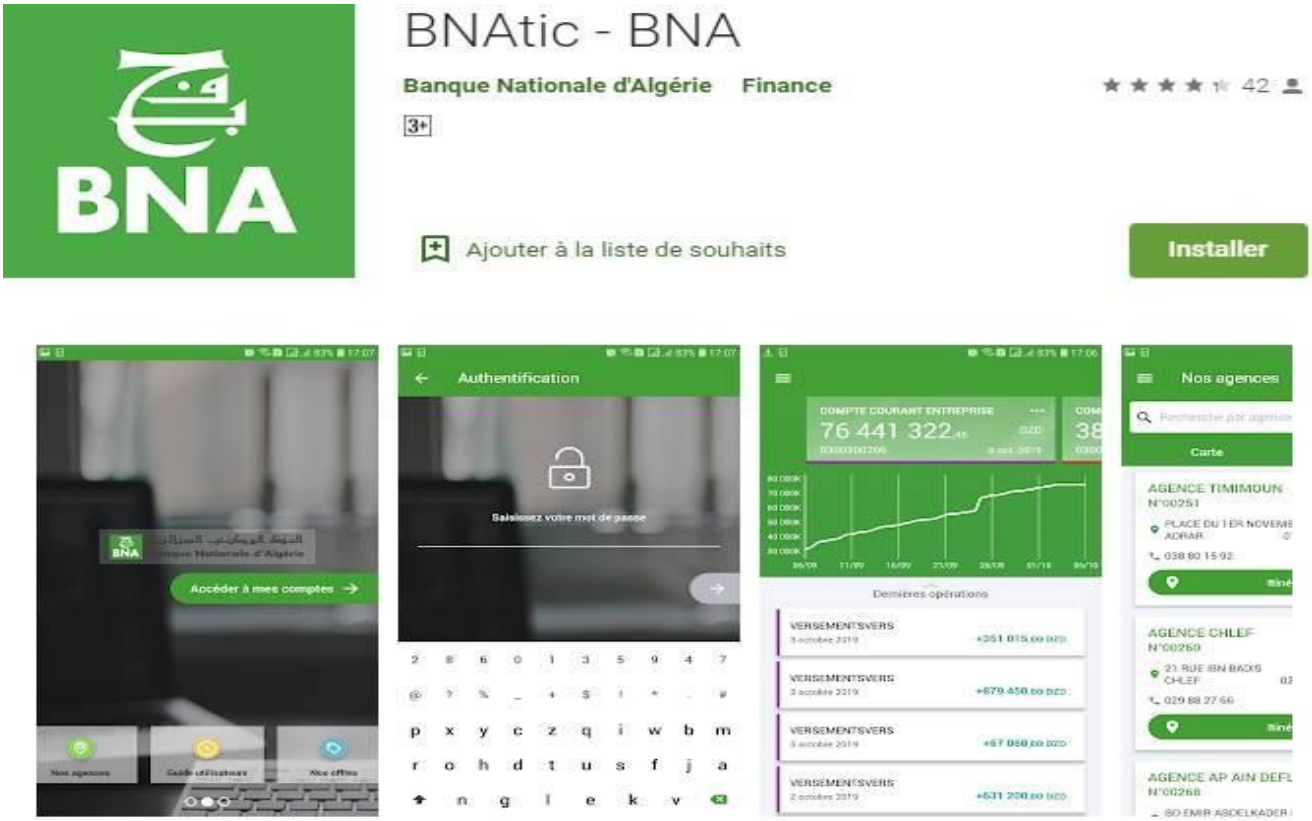

- الملحق03: تمثل دفتر التوفير " بدون فائدة" للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة البيض.

الملحق رقم04: الملف المطلوب تقديمه في طلب القرض العقاري

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

القرض العقاري

الملف المطلوب تقديمه

1. طلب قرض وفق نموذج البنك الوطني الجزائري.
2. نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
3. شهادة اثبات الحالة العائلية.
4. شهادة ميلاد.
5. شهادة إقامة.
6. نسخة عن الصفحتين الأولى والثانية لدفتر التوفير بالنسبة للمدخرين.
7. شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام للأجراء.
8. بيان كشف وضعية الحساب البنكي أو البريدي لآخر اثني عشر (12) شهراً بالنسبة للأجراء.
9. آخر ثلاثة تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
10. جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء (التجّار) الذين تقدّموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.
11. آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.
12. ترخيص بالاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) ممضي.